

A/47/PV.106
20 November 1997

ARABIC

الجمعية العامة



الدورة السابعة والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة بعد المائة

المعقدة بالمقبر، في نيويورك،

يوم الثلاثاء، ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٣، الساعة ١٠/٠٠

(أيرلندا)

السيد هيز

الرئيس:

(نائب الرئيس)

- تأبين حمادي خويني، الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة

- إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال: طلب إدراج بند إضافي مقدم من الأمين العام [٨] (تابع)

- تقرير مجلس الأمن [١١]

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى، وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعنى خلال أسبوع إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza من المحضر .

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد هيز (أيرلندا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥

تأبين حمادي خويني، الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنجليزية): قبل الشروع في النظر في البنود المدرجة في جدول أعمالنا لهذه الجلسة، أود أن أدعو الجمعية العامة للاشتراك في تأبين الممثل الدائم الراحل لتونس لدى الأمم المتحدة، سعادة السيد حمادي خويني.

لقد كانت حياة السيد خويني الوظيفية مرموقة سواء كموظف مدنى أو كدبلوماسي لامع. وعمل أيضا بطريقة مثالية رئيسا للجنة السياسية الخاصة للجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين. وسوف تتذكره لما تحلى به من تفان في خدمة بلاده وقضية الأمم المتحدة.

باسم الجمعية العامة، أرجو من ممثل تونس أن ينقل تعازينا القلبية إلى حكومة تونس وإلى الأسرة المنكوبة.

أدعو أعضاء الجمعية إلى الوقوف مع التزام الصمت لمدة دقيقة حدادا على سعادة السيد حمادي خويني.

وقف أعضاء الجمعية العامة مع التزام الصمت لمدة دقيقة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنجليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل توغو، الذي سيتكلم بالنيابة

عن مجموعة الدول الأفريقية.

السيد بيناديتش (توغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لم يمض إلا أسبوع واحد منذ رحيل

سعادة السيد حمادي خويني عنا. لقد كان عمره ٥٠ سنة فقط. وحتى اليوم، يصعب علينا كثيراً أن نتصور أن زميلنا وصديقنا البارز لم يعد موجوداً بيننا؛ لقد تعودنا على حضوره بيننا منذ تعيينه ممثلاً دائماً لتونس لدى الأمم المتحدة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢. ولا نزال نشعر بالألم والجزع.

لقد استطعنا أن نرى هنا ونقدر الأدوار الهامة التي اضطلع بها السفير خويني، كقوة ملهمة في بعض الأحيان، وكمنسق في أحيان أخرى، وكحكم في أحيان ثالثة في مناقشاتنا ومفاوضاتنا. والفضل يرجع إليه عن طرح أسئلة جيدة، وهو الذي دأب على تقديم حلول مرضية لمشاكلنا.

لقد كان سعادة السيد حمادي خويني، بفضل إيمانه الذي لا يتزعزع بالحرارة والتقدم وبسبب التزامه العميق بحقوق الإنسان، يحتل مكانة مرموقة، ويحوز إعجاب واحترام الجميع. ونحن نعرف أن خصاله الممتازة مكنته من تحقيق نتائج تبعث على السعادة في أعمال اللجنة السياسية الخاصة، التي ترأسها خلال دورة الجمعية العامة السابعة والأربعين. ونتذكر الكفاءة التي ترأس بها، في السنة الماضية، مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية مناهضة التعذيب وغيرها من ضروب المعاملة القاسية أو اللإنسانية أو المهينة.

ويسعدنا أن نتذكر أيضاً الدинامية والحسافة التي اتخذ بها مبادرات جريئة في مؤتمر قمة عدم الانحياز في جاكرتا، و فعل ذلك بأسلوب كان مبعث ارتياحتنا الكامل. إن وفاته السابقة لأوانها ستترك فراغاً كبيراً في قلب المجموعة الأفريقية، التي كان لها بمثابة معين لا ينضب من الحكمة والكرم.

إننا نقوم اليوم بتأبين رجل نزيه كانت حياته نموذجاً لنا جميعاً. لقد رحل السفير خويني من بيننا واحتفي كشهاب. إنه لم يعد موجوداً بيننا اليوم، بيد أن ذكراه ستظل حية مشرقة، حتى أكثر من وجوده بيننا. وإن وجوده هنا، القصير ولكن القوي، يبدو كأنه يقول لنا بطريقة فريدة إن معدن الرجل لا يصنعه طول الحياة أو قصرها.

لقد كان السفير خويني رجل عمل وخبرة وقناعة، رجلاً حساساً ذا طموحات سامية. لقد كان كل ما يهمه، أولاً وقبل كل شيء، علاقته السخية بالعالم.

لا يزال يتعدد في ذاكرتي الصوت الدافئ لزميلنا وصديقنا العزيز في هذه العبارات:

"الذين ماتوا لم يبارحونا قط:

إنهم موجودون في ظلال الأضواء

إنهم موجودون في الظلال الكثيفة.

الموتى ليسوا تحت الأرض:

إنهم في أشجار تحف أوراقها

إنهم في الأنهر المتدفقة

إنهم في المياه الناعسة

إنهم في الغابات المتنيدة

إنهم في منازلهم، إنهم بين الجموع.

الموتى لم يموتوا."

اسمحوا لي بالنيابة عن المجموعة الأفريقية أن أنقل إلى الحكومة التونسية، وإلى البعثة التونسية

لدى الأمم المتحدة وإلى أسرة خويني أعمق تعازينا القلبية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل قبرص، الذي سيتكلم

بالنيابة عن مجموعة الدول الآسيوية.

السيد جاكوفيديس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بالنيابة عن مجموعة الدول

الآسيوية الأعضاء في الأمم المتحدة، أود أن أقدم إلى حكومة وشعب تونس وإلى أسرة الفقيد السفير

Hammond خويني المنكوبة، أحر تعازينا العميقه على وفاته المفاجئة.

إننا سنتقد بالتأكيد السفير خويني، كصديق عزيز لجميع الزملاء المؤمنين. لقد وجدت تونس، في

شخصه، دبلوماسياً محنكاً وقديراً للغاية يقدم مشاركة نشيطة ومضمونة في جهودنا المشتركة في إطار

هذه المنظمة. وقبل وقت قريب جداً كفلت قيادته الممتازة رئيس للجنة السياسية الخاصة نجاح أعمال

تلك اللجنة خلال الدورة الحالية.

لقد كانت حياة السفير خويني الوظيفية في الخدمة العامة مرموقّة قبل تعيينه مؤخراً كممثّل دائم لبلده لدى الأمم المتحدة. فالسفير خويني اعتبر، منذ السنوات المبكرة جداً من حياته، أنّ من واجبه أن يهب نفسه وقدراته الراهنّة لخدمة بلده، سواءً في الشؤون الداخلية - كمحافظ لعدد من المحافظات - أو كسفير في الخارج، لا يدافع عن مصالح وطنه العزيز تونس فحسب ولكن أيضاً عن منطقة المغرب بأكملها.

في بيئّة عملنا هذه التي تعوقها دائِماً المناورات الدبلوماسية التي ترمي دائِماً إلى التغطية على جوهر عملنا، كان نهج السفير خويني الهادئ والموجه نحو النتائج، هو أن يعمل، بالنسبة لجميع المهام التي اضطلع بها، كقوّة مؤثرة يتحقّق حولها تواافق الآراء وتحرز النجاح في جهودنا المشتركة. وسنظلّ نذكّر دائِماً بكثير من التقدير عمله كنائب رئيس للجنة التنمية المستدامة، ورئيس للجنة المشكلة بموجب العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية، ورئيس للجنة السياسة الخاصة، وهذا قليل من كثير من الأنشطة العديدة التي سعى من خلالها إلى الإسهام على نحو مضمونٍ.

ولا يفوتنا بهذه الملاحظات الموجزة عن السفير خويني، الدبلوماسي ورجل الخدمة العامة، أن أذكر حمادي خويني، الرجل والشخص الذي يتسم بخصال إنسانية عديدة جعلتنا نعتز به جميعاً نحن الذين أسعدهنا الحظ بما فيه الكفاية بمعرفته والعمل معه. إن وفاته المفاجئة لم تحرمنا من صديق وزميل في مجتمع الأمم المتحدة فحسب ولم تحرم بلده من دبلوماسي قدّير جداً فحسب ولكنها حرمت أسرته أيضاً من زوج وأب عطوف.

بالنيابة عن مجموعة الدول الآسيوية، اسمحوا لي بأن أقول من القلب إلى كل أقربائه أثنا شاركهم في صلواتهم ونشاطهم أحزائهم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثّل ليتوانيا، الذي سيتكلّم بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الشرقية.

السيد سيموتيس (ليتوانيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الشرقية، أنقل تعازينا المخلصة إلى الوفد التونسي على الوفاة المفاجئة لسعادة السفير حمادي خويني، الممثّل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة. واسمحوا لي أيضاً أن أعرب عن تعاطفنا مع أسرة وأصدقاء السفير خويني وحكومة تونس، التي فقدت ممثلاً موهوباً وناطقاً رسمياً قدّيراً.

لقد حقق السفير خويني نجاحا دبلوماسيا متميزا، ليس فقط في خدمة بلده ولكن أيضا لأجل المجتمع العالمي. ومن أهم إسهاماته العديدة في تنمية البشرية، كان بالتأكيد إسهامه كنائب رئيس في إقامة اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة. لقد كان السفير خويني مدافعا قويا عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة للشباب.

وفي هذه الساعة العصيبة، أحيي، نيابة عن مجموعة دول أوروبا الشرقية، ذكرى فخامة السيد حمادي خويني.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل البرازيل، الذي سيتكلم نيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

السيد دي أراوجو كاسترو (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يشرفني أن أؤدي الواجب الحزين، واجب التكلم نيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لاقول إن أعضاء مجموعتنا الإقليمية علموا بإحساس بال衷ّالع برحيل السفير حمادي خويني، الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة.

وإذ تشعر وفود دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بحزن عميق نتيجة هذا الحدث المأساوي، تود أن تحفي ذكراه تحية ملخصة للغاية. وإننا إذ نعرب عن مشاعر خسارتنا وتعاطفنا، نود أن نطلب من الوفد التونسي أن ينقل إلى أسرته المكلومة وإلى تونس حكومة وشعبا تعازي جميع أعضاء مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

إن وفد السفير خويني المفاجئة أنهت خدمته كدبلوماسي وشخصية رسمية عامة أوكل إليه عدد من المناصب السامية في بلده. وهنا في الأمم المتحدة، عرفه زملاؤه وأحبّوه واحترموه رجالا ذا مهارات بارزة رجالا عكس تماما نبوغ منطقته الفريدة في تعزيز الحوار والتفاهم والصداقة. ومن بين منجزاته الأخرى، نود أن ننوه بالأسلوب الماهر والمهني الذي أدار به عمل اللجنة السياسية الخاصة خلال الدورة الحالية للجمعية العامة.

ومما لا شك فيه أن السفير حمادي خويني يترك عمله رجالا خدم بلاده بصيرة وكرس جهوده الدؤوبة لتحقيق أهداف السلام والعدالة والرفاه لجميع الدول. وفي لحظة الحزن هذه، أود أن أعرب مرة أخرى عن الأسف والتضامن العميقين اللذين يشعر بهما أعضاء مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة لممثلة لختنستاين، التي ستتكلم نيابة عن مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

السيدة فريتشي (ليختنستاين) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية) : علي واجب حزين هو أن أقدم، نيابة عن مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، تعازينا القلبية الخالصة ومواساتنا إلى تونس حكومة وشعبا وإلى الأسرة المكلومة لضخامة السفير حمادي خويني، الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة، الذي توفي يوم ١٦ حزيران/يونيه. وفضلا عن ذلك نود أن نعرب عن تضامننا الكامل مع وفد تونس في هذا الوقت الصعب.

لقد اضططع السفير خويني خلال مدة عمله التصيرة في نيويورك بأشطة متعددة الوجوه في مختلف المجالات. واسمحوا لي بأن أذكر برئاسته للجنة السياسية الخاصة خلال الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة وبمنصبه كنائب لرئيس اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة التي قدم إسهامات قيمة لعملها. لقد تأثرنا جميعا بمعرفته وبمهاراته الدبلوماسية البارزة وبكرمه الشخصي. لقد خسرنا ممثلا مرموقا للقاراء الأفارقة، وزميلا عزيزا وصديقا حميما.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية) أعطي الكلمة الآن لممثلة الولايات المتحدة الأمريكية، البلد المضيف.

السيدة أولبرايت (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): نيابة عن البلد المضيف، أود أن أعرب عن أسف حكومة بلادي البالغ للخسارة المفجعة التي ألمت بالأمم المتحدة وبالعالم بفقد زميلنا البارز والصديق العزيز الممثل الدائم لتونس، السفير حمادي خويني. وإنني واثقة بأننا جميعا سنفتقد بشدة صداقة السفير خويني الحميمة، ومشورته الحكيمية والتزامه المستمر بالمبادئ الدولية السامية التي تدافع عنها هذه المنظمة.

لقد كان السفير خويني نموذجا للدبلوماسي من أعلى مستوى، ونحن نقدم تعازينا إلى تونس حكومة وشعبا. ونحيي الدور القيادي الدينامي الذي اضططع به كرئيس للجنة السياسية الخاصة خلال توليه رئاسة المجموعة العربية وكنائب رئيس للجمعية العامة. وإنني واثقة بأننا سنواصل - إجلالا للسفير خويني - بذل جهودنا للعمل معا بشأن المسائل التي التزم بها بشدة، بما في ذلك حماية البيئة والتنمية المستدامة. وأود أن أعرب بصفة شخصية عن التعزية للسيدة خويني ولأسرتها. إن العالم يشاطرهم أحزائهم في هذا الوقت الصعب. وتمنى لهم الشجاعة والقوة.

السيد عرضاوي (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بمشاعر عميقه استمع وفد بلادي

واستمعت توا إلى مختلف الوفود المتعاقبة التي تكلمت لتأبين زميلنا الراحل وتقديم تحية أخيرة إلى السفير حمادي خويني.

يقال إن الأصدقاء يُعرفون في أوقات الشدة. ونحن الآن نرى أن أصدقاء الوفد التونسي هم جميع وفود الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ولقد رأينا بالفعل أن الأمم المتحدة، فوق أي مجموعة خاصة من الدول وفوق أي طائفة من المواقف، أسرة كبيرة واحدة، أسرة متماسكة حقا. ونحن في البعثة التونسية، شعرنا بمدى انتمائنا إلى هذه الأسرة. والبعثة التونسية، خلال الأيام الحزينة التي عاشتها نتيجة هذه المأساة، لم تشعر بأنها الوحيدة المتأثرة بهذا الحدث المؤلم.

ولهذا، فإن الوفد التونسي يود أن يعرب هنا عن شكره العميق لجميع العبياثات التي أرادت أن تشاركتنا في حزننا بقدومها إلينا، وبمراسلاتها، وبمكالماتها التليفونية وبتوقيعها على سجل قيد المعزين، وأن تقدم لنا المواساة والتعاطف. ما الذي يمكنني أن أضيفه إلى ما قيل فعلا عن شخصية السفير حمادي ومناقبه؟ سأقول فقط كلمات قليلة.

لقد كان القيد حمادي خويني من الأشخاص الذين يؤمنون مخلصين بمُثُل الأمم المتحدة وبالمهمة الشريفة للأمم المتحدة. ومن على فراشه في المستشفى واصل عنایته الراسخة بخطة السلام وبالدبلوماسية الوقائية. ولقد كان يشعر بالقلق إزاء الحالة في البوسنة، ويشارك إخوانه في الصومال محنتهم. وعندما قررت الحكومة التونسية إرسال فرقة كبيرة إلى كمبوديا للمساعدة في صيانة السلم، شعر بالسعادة إزاء ما بدر من بلده من تضامن مع الأمم المتحدة.

هكذا كانت حياته. إن الإنسان ضعيف إلى درجة أنه يمكن أن يسقط فجأة كما تساقط أوراق الشجر في مهب رياح الخريف.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال: طلب إدراج بند إضافي مقدم من الأمين العام (A/47/966)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الأمين العام، في مذkerته (A/47/966)، وعملاً بالمادة ١٥ من النظام الداخلي للجمعية العامة، يطلب إدراج بند إضافي في جدول أعمال الدورة السابعة والأربعين بعنوان "تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص". كذلك يطلب الأمين العام أن يحال البند إلى اللجنة الخامسة وذلك بالنظر إلى طبيعة البند.

ما لم يكن هناك اعتراف، فسأعتبر أن الجمعية العامة، وفقاً للظروف المذكورة في مذكرة الأمين العام، توافق على أن تتجاوز عن الشرط المنصوص عليه في المادة ٤٠ من النظام الداخلي الذي يتطلب عقد جلسة للمكتب بشأن مسألة إدراج وإحاله بند إضافي.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة، وفتا لاقتراح الأمين العام، ترغب في إدراج بند في جدول أعمال دورتها السابعة والأربعين بعنوان "تمويل قوة حفظ السلام في قبرص" وبإحالته إلى اللجنة الخاصة.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيبلغ رئيس اللجنة الخامسة بالقرار الذي اتخذ للتو.

البند ١١ من جدول الأعمال

تقرير مجلس الأمن (Corr1 A/47/2 و

السيد سينغوي (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتقديم أصدق تعازي وفدي إلى الوفد التونسي لدى الأمم المتحدة، وإلى تونس حكومة وشعباً، وإلى أسرة السفير

حمادي خويني بوفاته المحرقة والمبكرة. إن المجموعة الأفريقية ومجتمع الأمم المتحدة سيقتدنه جدا حيث كان شخصية بارزة ونشطة ولطيفة.

أنتقل الآن إلى البند المعروض على الجمعية العامة.

إن وفد بلادي يرحب بتقرير مجلس الأمن المقدم إلى الجمعية العامة والمعروض علينا في الوثيقة A/47/2 Corr.1. وفي الوقت الذي يتحمل مجلس الأمن مسؤوليات متزايدة ويعقد جلسات يوميا تقريبا، ينبغي للمجلس أن يؤكد استعداده للمساءلة أمام العضوية العامة للأمم المتحدة ويبقى الأخير على إطلاع على الأنشطة والمهام التي يقوم بها. لهذا السبب وضع الآباء المؤسسون للأمم المتحدة شرطا في الميثاق مفاده أنه في كل دورة عادية للجمعية العامة، ينبغي لمجلس الأمن أن يقدم إلى الجمعية تقريرا عن الأنشطة التي قام بها خلال السنة السابقة.

إننا نعتقد أن أهمية المساءلة أمام العضوية العامة لا يمكن المغالاة في تأكيدها. لذلك نشعر بعدم الارتياح إزاء ما نعتبره حذفا غير مقبول من جانب التقرير المعروض علينا للمطلب الهام الوارد في الميثاق. ونعتقد أن التقرير المقدم من مجلس الأمن إلى الجمعية العامة قد جرى اختصاره بحيث أصبح خلاصة عقيمة للرسائل والوثائق التيتناولها المجلس في السنة السابقة وجدولا مبهما يتضمن القرارات التي اتخذها دون الإشارة بأي حال إلى ما حدث بالفعل. إن هذا لا يمكن اعتباره من باب المساءلة على الإطلاق.

إن مداولات مجلس الأمن تحاط بسرية على نحو متزايد، وقراراته يجري التوصل إليها في عزلة شديدة. إن وفد بلدي يعتقد أنه، تمشيا مع مبدأ المساءلة وتوخيا للصراحة، فإن الإجراءات والممارسات التي يقوم بها مجلس الأمن تتطلب إعادة تقييم عاجلة. ونحن لا نجد سببا يفسر لماذا، على سبيل المثال، ينبغي ألا يجري رئيس المجلس في بداية كل شهر مشاورات بشأن جدول أعمال الشهر وتنظيم الأعمال في جلسات غير رسمية مفتوحة العضوية بمشاركة غير الأعضاء في المجلس. إضافة إلى ذلك، ينبغي إيجاد آلية يمكن من خلالها أن يكون مجلس الأمن باستمرار عرضة للمساءلة أمام العضوية العامة. ومن شأن ذلك أن يتحقق عبر إصدار نشرة من جانب مكتب رئيس مجلس الأمن تبقي العضوية العامة على إطلاع على مناقشات المجلس ونتيجة مشاوراته غير الرسمية المغلقة.

إن وفد بلدي لا يسعه بهذه المناسبة إغفال ذكر الطابع اللاديمقراطي والغريب وغير المنصف الذي يتصف به مجلس الأمن في تركيبته الحالية. وكما ذكرنا في مناسبات سابقة، فإن الزيادة في عضوية الأمم المتحدة تتطلب بالذات توسيع مجلس الأمن لو أريد له أن يكون ممثلا حقيقيا للعضوية العامة ولو أريد له أن يحتفظ بأي مظهر من مظاهر السلطة المعنوية والسياسية.

وفي تحقيقنا لهذا التوسيع، يتبعن تطبيق مبدأ التمثيل الجغرافي المنصف لتقسيم الخلل الحالي. كما نعتقد أنه في ظل الظروف الدولية الجديدة ينبغي أن تعبّر العضوية الدائمة في مجلس الأمن عن الطبيعة العالمية لمنظمتنا، وينبغي، على وجه الاستعجال، تدارك هذا الغياب الصارخ لأفريقيا وأمريكا اللاتينية من بين الأعضاء الدائمين.

سيكون من المؤسف أن يواصل مجلس الأمن مقاومته للتغيير، سواء في تكوينه أو في إجراءاته وممارساته، وبخاصة الآن حيث تسمح الظروف الدولية الجديدة بهذا التغيير، وحيث تمر جميع هيئات الأمم المتحدة الأخرى بعملية تغيير. ومع الدور المعزز الذي يمارسه مجلس الأمن الآن في التصدي للتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان، لا يصح إلا أن يكون هذا المجلس ممثلاً حتى لكل المجتمع الدولي الذي يزعم المجلس أنه يتصرف نيابة عنه، وأن يكون عرضة للمساءلة أمامه.

السيد دي أراوجو كاسترو (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تعلق البرازيل أهمية

على هذه المناقشة السنوية التي تجريها الجمعية العامة للتقرير السنوي لمجلس الأمن. فهذه المناقشة تتبع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فرصة لتبادل الآراء بشأن عمل المجلس، وتسجيل الإنجازات وإبراز أوجه القصور.

إن قيام مجلس الأمن بتقديم تقارير دورية في الوقت المناسب أمر جوهري للجمعية العامة، إن كان لها أن تمارس دورها الهام المتعلق بصيانة السلم والأمن الدوليين. لقد قامت منظومة الأمم المتحدة على أساس الافتراض بوجود توازن معين بين أحوزتها الرئيسية. ووجود علاقة متوازنة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن حيوى لممارسة كل منها لمسؤولياته على نحو متson مع الآخر.

وهذا النقاش ليس هاماً للجمعية العامة وحدها؛ فالمفترض أنه هام، بل الواقع لا غنى عنه، لمجلس الأمن ذاته ولأعضائه. والمادة ٢٤ من الميثاق تنص على أن المجلس في ممارسته لمسؤوليته الأولى عن السلم والأمن الدوليين، إنما يتصرف نيابة عن الدول الأعضاء كافة. ومن هنا كان المجلس مسؤولاً أمام كل الأعضاء، وعليه أن يصغي بكل عناية لمختلف الأصوات التي نسمعها من بين الدول الـ ١٨٣ التي تتألف منها منظمتنا. وكلما كانت المناقشة في الجمعية العامة مكثفة ومتعمقة ومستنيرة، كان المجلس في وضع أفضل يمكنه من تحسين عمله ويقربه من تحقيق تطلعات الدول الأعضاء.

والبرازيل، بوصفها عضواً في مجلس الأمن، ما فتئت تعرب عن آرائها بشأن مختلف المسائل المضمونية المتعلقة بأنشطة مجلس الأمن. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعقب بإيجاز على بعض الجوابات الإجرائية والتنظيمية لعمل المجلس، والتي في رأينا تستدعي انتباها خاصاً.

على مدى السنوات القليلة الماضية، اكتسب مجلس الأمن أهمية متزايدة، وتبعداً لذلك ازداد عمله كثافة، واستحدثت أساليب عمل جديدة تتماشى، في أكثر الأحيان، مع قوة الظروف، ونادرًا ما اتفقت مع التخطيط المؤسسي طويلاً الأجل. وهذا خلق، من جوانب عديدة، وضعًا جديداً سواءً بالنسبة لأعضاء المجلس أو لغير الأعضاء.

وأحد الموضوعات التي نرى أنها تتطلب اهتماماً خاصاً في ظل هذا الوضع الجديد، هو الحاجة إلى قدر أكبر من الانفتاح والشفافية في مداولات مجلس الأمن - أي الحاجة إلى كفالة درجة أكبر من الحوار والمشاورات بين أعضاء المجلس وأعضاء الأمم المتحدة بصفة عامة.

يجب تمكين المجلس من الاستجابة بشكل سريع ومسؤول وفعال للحالات التي تنطوي على تهديدات للسلم والأمن الدوليين. كما أن المكاسب الهامة التي أحرزت في هذا الصدد على مدى السنوات القليلة الماضية ينبغي تدعيمها، وينبغي أن نسعى إلى البناء على النتائج التي سبق إحرازها، للتشجيع على تحقيق قدر أكبر من الفعالية في أعمال المجلس.

وهذه الفعالية المكتشفة حديثاً تجعل من الضروري، أكثر من أي وقت مضى، تمكين الدول التي تكون - في وقت ما - غير أعضاء في مجلس الأمن من الحصول على معلومات كاملة عن أعمال المجلس. فالفعالية المتزايدة التي رحبنا بها جميعاً، لا تعني ضمناً إغفال الحاجة إلى الانفتاح والشفافية. ونحن لا نرى أي تناقض بين الفعالية والانفتاح.

إن سلطة القرارات التي يتخذها مجلس الأمن وشرعيتها لا تبعان من المجلس نفسه، إنما من التأييد الذي تحظى به تلك القرارات من جميع أعضاء الأمم المتحدة. والانفتاح في المناقشة والشفافية في عملية صنع القرار أمران أساسيان للحصول على ذلك التأييد.

إن الزيادة، من الناحيتين المطلقة والنسبية، في عدد المداولات التي تجري في المشاورات غير الرسمية تفرض على مجلس الأمن تحدياً من حيث التزامه برفع تقارير إلى الجمعية العامة وال الحاجة إلى إطلاع الدول الأعضاء على الجوانب ذات الصلة بعملية صنع القرار في المجلس. صحيح أن المشاورات غير الرسمية آلية مفيدة ومربحة، ومن الواضح أنه لا بد من الإبقاء عليها. فهذه الآلية تتيح لمجلس الأمن أن يستغل وقته بشكل جيد، وتتوفر لأعضاء المجلس الفرصة للتعرف على مجالات الاتفاق والعمل معاً للتغلب على الخلافات. مع ذلك، وبينما لا نتردد في الاعتراف بضرورة الحفاظ على المشاورات غير الرسمية باعتبارها آلية قيمة، يساورنا القلق أيضاً على الحاجة إلى احترام حق الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن في أن تكون على علم بأنشطة المجلس التي تنفذ باسمها. ونرى أن هذه المشكلة لم تحظ بعد بالدراسة الكافية التي تستحقها.

وتتضح حقيقة وجود طلب مستمر ومتزايد للحصول على معلومات، من النشاط الإعلامي المكثف للدول غير الأعضاء، والذي يجري عادة فور انتهاء المشاورات غير الرسمية. ولكن تلك البيانات الإعلامية لا ت redund أن تكون حلاً مؤقتاً يقصر كثيراً عما هو ضروري في هذا الصدد.

كما يجب أن أشير إلى أن هذه المشكلة تترتب عليها أيضاً مضاعفات فيما يتعلق بالوثائق التي تقدم إلى أعضاء مجلس الأمن في المشاورات غير الرسمية ولكنها لا توزع رسمياً، وبالتالي لا تصدر كوثائق لمجلس الأمن، ومن البديهي أنه من الصعب على غير الأعضاء الحصول على تلك الوثائق. وهذه المشكلة تبرز بشكل حاد في حالة الرسائل المتبادلة بين رئيس مجلس الأمن ورؤساء هيئات المجلس الفرعية والأمين العام أو الدول الأعضاء، حينما لا توزع تلك الرسائل كوثائق رسمية.

هذه الصعوبة تحد، على نحو لا مبرر له، من ممارسة عملية المسائلة التي يدين بها مجلس الأمن لكامل عضوية المنظمة، وقد تؤثر على استمرارية عمل المجلس. والواقع أنه نتيجة لهذه المشكلة لا يكون الأعضاء غير الدائمين الذين ينضمون إلى مجلس الأمن على معرفة بكل الوثائق التي تم نظرها في المشاورات غير الرسمية في السنوات السابقة، حتى عندما يكون النظر فيها قد أسفر عن إجراءات اتخذها مجلس الأمن. ولا يجوز أن تعول الأمم المتحدة على قنوات غير مؤسسيّة لنقل معلومات هامة والحصول على وثائق. والتقرير السنوي الذي يرفعه مجلس الأمن إلى الجمعية العامة يمكن استخدامه بشكل مفيد لتحسين هذا الوضع.

تؤيد البرازيل دراسة مجلس الأمن للتدابير الرامية إلى معالجة هذه المشاكل، بهدف خلق توازن أفضل بين اللجوء إلى المشاورات غير الرسمية وحق جميع الدول الأعضاء في الحصول على المعلومات، ونحن على استعداد للعمل في هذا الاتجاه، وقد سبق لنا وقدمنا بعض المقترنات الملموسة للدول الأعضاء الأخرى في المجلس التي تهدف إلى افساح المجال على نحو أفضل للوفاء بواجباته في إبلاغ جميع الدول الأعضاء في المنظمة. وهذه الاقتراحات سوف تدرس الآن في إطار فريق عامل غير رسمي تابع لمجلس الأمن، بهدف تحديد التوصيات الممكنة التي قد تعتمد في أثناء إعداد التقرير الذي سيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين.

هذه هي الآراء التي كان وفد بلادي يود تقديمها في هذه المناسبة. وباعتبارنا عضواً في مجلس الأمن، فإننا سنستمع باهتمام وعناية شديدة في كل وفد يشترك في هذه المناقشة، وهي مناقشة يمكن أن تكون بل ينبغي أن تكون ذات أهمية جوهرية بالنسبة لعمل الأمم المتحدة.

السيد خرازي (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): دعني استهل كلمتي بتقديم تعازي الخالصة إلى حكومة تونس وإلى زملائي فيبعثة تونس لدى الأمم المتحدة بالمناسبة الحزينة للوفاة المبكرة للسفير حمادي خوميني. إننا نشاطر آل الخوميني حزنهم وندعو الله أن يغفر لهم. تجتمع الجمعية العامة اليوم للنظر في التقرير السنوي لمجلس الأمن إلى الجمعية العامة في وقت يشهد تركيزاً أكثر من أي وقت مضى على دور الأمم المتحدة في معالجة القضايا المختلفة التي تهدد السلام والأمن الدوليين.

لقد أحاط وفد بلادي علماً بالتقدير الوارد في الوثيقة A/47/2 المؤرخ ٢ حزيران/يونيه ويغطي الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩١ إلى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٢، وهي فترة حاسمة في تقييم أنشطة مجلس الأمن فيما يتعلق بتعزيز السلام والأمن الدوليين. ومع ادراك الدور الهام باتخاذ الأمم المتحدة في صيانة السلام والأمن العالميين وفي تعزيز التعاون الدولي، ومعأخذ مسألة الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة أمام الجمعية العامة في الحسبان، فإننا نعتقد أنه ينبغي على الجمعية العامة إجراء مناقشات مضمونة ومعمقة بشأن التقارير السنوية المقدمة من جانب مجلس الأمن فضلاً عن تقارير الهيئات الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة. وإذا أتيت على ذكر ذلك، أود أن أتقدم ببعض الملاحظات العامة بشأن التقرير المعروض علينا.

أولاً، لقد لاحظنا بشيء من الاستغراب أن التقرير جرى تعميمه بعد لّا يطويل. ووفقاً للممارسة المتبعه كان ينبغي تعميم التقرير قبل بدء الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة. ثمة حاجة للتأكيد على نقطه مؤداها أن مجلس الأمن عرضة للمسائلة أمام المجتمع الدولي ممثلاً بالجمعية العامة. وبالتالي، فإذا لم

يتوفر تقرير مجلس الأمن للجمعية العامة في حينه، فقد يفسر هذا باعتباره عقبة في طريق تعزيز التعاون بين الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة.

ثانياً، وأهم من ذلك، نعتقد أنه يتبع أن يحمل تقرير مجلس الأمن طابع الشمولية والتحليل المتكامل للقضايا المدرجة في جدول الأعمال والنهاج التي يتبعها مجلس الأمن في معالجة القضايا الهامة. وتقرير سنته فقط رموز الوثائق وأرقام القرارات والتسلسل الزمني للمسائل المطروحة لا يلبي توقعات المجتمع الدولي في البيئة الدولية الجديدة.

ولا يعتزم وقد بلادي التطرق إلى جميع البنود المشار إليها في تقرير مجلس الأمن. ومع ذلك، وحيث أن إحدى المسائل التي تناولها مجلس الأمن للمرة الأولى أثناء هذه الفترة، أعني الحالة في البوسنة والهرسك، قد تدهورت بصورة خطيرة، فإن لزاماً على أن أتناول بایجاز موقف مجلس الأمن المتعلق بهذه المسألة.

من الجلي أن المأساة في جمهورية البوسنة والهرسك تتسم بالعدوان الصربي الفاحش وإبادة الجنس ضد السكان المسلمين في ذلك البلد. ومما يؤسف له، أنه مع جسامته الجرائم الصربية والأعمال العدوانية ضد دولة عضو، فقد عجز مجلس الأمن عن التصرف بحزم بغية معالجة الحالة المأساوية. فلو أن مجلس الأمن تخل عن سياساته المتمثلة بالكيل بمكيالين وتصرف بحزم عند بدء الصراع عدوائهم، كما فعل في حالة غزو الكويت، لما واجهتنا سياسة "التطهير العرقي" البغيضة التي تتواصل وتكتسب الشرعية، والاحتمال المؤسف بتقطيع أوصال دولة عضو في منظمتنا.

ومن أجل تصحيح أخطاء الماضي، يتبعن على مجلس الأمن أن يرفع الحظر غير المنصف على الأسلحة عن البوسنة والهرسك وأن يتخذ جميع التدابير الضرورية لوقف عملية إبادة الجنس وعكس العدوان الصربي. ويتعين السماح لجمهورية البوسنة والهرسك أن تمارس حقها الطبيعي في الدفاع الفردي والجماعي عن النفس، كما نصت عليه المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة.

في الختام، أود أن أؤكد مجدداً بأنه ينبغي للمناقشات الحالية المتعلقة ببعث الحيوية في أعمال الجمعية العامة أن تجري بطريقة تمكن الجمعية من أن تستعرض وتقيم على نحو شامل تقارير الهيئات الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن، ورفع توصيات إلى هذه الهيئات.

السيد تليو (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): معروض على الجمعية العامة التقرير

الذي يتبع على مجلس الأمن تقديمه كل سنة طبقاً لما تنص عليه المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة.

إن مجلس الأمن تأخر هذا العام كثيرا في القيام بواجبه. وهذا ليس واجبا ثانويا، كما يحلوا لبعض الأعضاء النظر إليه، وإنما واجب أساسى مستمد من المبدأ التمثيلي. وليس من قبيل المصادفة أن واجب تقديم تقرير سنوي منصوص عليه في المادة نفسها التي تنص على أن المجلس يتصرف باسم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

في السنوات الأخيرة اكتسى مجلس الأمن أهمية فريدة. فبالإضافة إلى جلساته اليومية المتكررة، تنوّعت مهامه، إذ تعود إليه الدول الأعضاء بوتيرة مطردة طلبا لإيجاد حلول لنزاعاتها. ولهذا فإن المجتمع الدولي يتوقع صدور تقارير مضمونة تحليلية بغية إدراك الأسباب الكامنة وراء اتخاذ قرار بعينه. ولا ينبغي أن ننسى أن السلطة المفوضة للدول الـ ١٥ الأعضاء في المجلس، إنما تحن الذين فوّضناها لهم، أي بقية الدول الأعضاء التي أوكلت لأعضاء المجلس مسؤولية جماعية دقيقة للحفاظ على السلم والأمن.

وقد أحبطت آمالنا من جديد. وأصبنا بخيبة الأمل لأن المجلس اقتصر مرة أخرى، على إعادة إصدار مجموعة من القرارات والبيانات - وهي وثائق عامة معروفة لنا جميعاً بالطبع - دون أقل قدر من التعليل أو التقييم أو التبرير.

وكان وفدي يأمل أن يكون أعضاء المجلس قد أخذوا بجدية أكبر مهمة التحليل الشامل لأساس أعماله حتى يمكننا نحن الذين أسندها إليهم تلك المسؤوليات الحساسة من ممارسة حق معرفة الدافع الكامنة وراء قراراته الهامة ودراستها بعناية.

وبالنسبة لموضوع أساليب العمل الحالية للمجلس، من الضروري أن نؤكد أنها ينبغي أن تكون على أكبر قدر ممكن من الوضوح. وليس هناك شك في أن المشاورات غير الرسمية تعزز تبادل الآراء الحر والميسر، ولهذا ينبغي عدم التخلّي عنها كآلية عمل؛ ولكن ينبغي اتخاذ التدابير العملية حتى يصبح جميع أعضاء الأمم المتحدة على علم بجوهر ما يجري فيها.

وفي هذا المضمار، اقترحت تغييرات إجرائية لا تتطلب أي نوع من الإصلاحات الهيكلية أو القانونية أو التنظيمية. وعلى سبيل المثال، يمكن أن تعد موجزات بما يجري داخل المشاورات توزع على الدول الأعضاء أو تدرج في وثائق تتخذ أساساً للاحتماءات الرسمية للمجلس. وهذه الموجزات يمكن أن يشملها أيضاً التقرير السنوي عن أعمال المجلس المقدم إلى الجمعية.

وهناك آلية أخرى اقترحها وفدي رداً على استشارة الأمين العام للدول الأعضاء بشأن مسألة التمثيل المنصف في مجلس الأمن نشرت في الوثيقة A/47/186، وهي تعيين مقرر خاص للمجلس يكلف بتقديم المعلومات في الوقت المناسب عن مجهودات المجلس.

وأخيراً، يستحسن أن يقدم المجلس إلى الجمعية العامة، بالإضافة إلى تقريره السنوي، تقارير دورية أكثر، كما ورد في الميثاق. ويرى وفدي أنه قد يكون من المناسب تقديم تقارير تحليلية كل ثلاثة شهور. ونأمل أن نتمكن في المستقبل القريب، نتيجة لهذه الملاحظات، من دراسة تقرير مضموني يقدم تحليلاً كمياً ونوعياً لأنشطة المجلس في مجال صيانة السلم والأمن الدوليين. وبهذه الطريقة وحدّها ستتمكن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من تحليل، وتقييم مختلف القضايا في الجمعية العامة واتخاذ مواقف بشأنها، وفقاً للأحكام الواردة في الميثاق، ومن ثم نثري الروابط والتعاون الذي ينبغي أن يوجد بين الجهازين.

السيد هيدالغو باسولتو (كوبا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أخيرا، في هذه الدورة

السابعة والأربعين المستأنفة، تتاح لنا الفرصة للنظر فيما يسمى تقرير مجلس الأمن الى الجمعية العامة. وليس عبشاً أن نتذكر أننا حتى وإن كنا نناقشه اليوم - ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٣ - فإن التقرير يغطي فترة تمتد من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩١ إلى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٢. ومن ثم فنحن ننظر الآن فيما يسمى بتقرير - والأفضل أن نسميه مجرد قائمة - بالأحداث التي وقعت منذ سنتين تقريباً وأقربها منذ أكثر من سنة بقليل.

كل هذا قد يدفع أي مراقب نزيه لأن يفترض أن الجمعية العامة تنظر في تقرير جهاز فرعى ذي أهمية ضئيلة أنشطته لا تهم إلا وفوداً قليلة، وليس في تقرير الجهاز الذي أصبح خلال السنوات الأخيرة، بقوة الظروف في بعض الأحيان ونتيجة جهد وإرادة وقبول بعض أعضائه في أحيان أخرى، أنشطت جهاز في هذه المنظمة، الجهاز الذي يهتم ويتأثر بأنشطته أكبر عدد من الوفود.

لقد ذكر وفدي في دورات سابقة للجمعية العامة - ويؤكد من جديد اليوم - أن هذا البند لم يدرج على جدول أعمال الجمعية العامة بموجب الصدفة ولا من أجل إشباع فضول وفد ما أو مجموعة من الوفود. يوجد هذا البند نتيجة لاحكام الميثاق ذاتها. إن المادة ١٥ تطلب بوضوح لا لبس فيه أن توفر هذه المعلومات سنوياً، لأنه - ولا يمكن أن يكون هناك أوضح من ذلك - كما ورد في المادة ٢٤ من الميثاق، إن سلطات مجلس الأمن أنسدتها إليه أعضاء الأمم المتحدة - أو كما يقال الجمعية العامة - الذين تعمل باليابا عليهم. وبعبارة أخرى، عندما تدرس الجمعية العامة هذا التقرير، لا يمكن أن تكون هذه الدراسة - ولا ينبغي أن تكون - مجرد الإحاطة بالعلم بالمسائل التي أثارت اهتماماً كبيراً والمسائل التي تكتسي أولوية قصوى بالنسبة للمجتمع الدولي بأسره، ولكنها ينبغي أن تضطلع بالمسؤوليات الموكلة إليها بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

يتطلب البند بعض الملاحظات التي لا مفر منها. وكنا نفضل بالطبع أن نقدم هذه الملاحظات أمام الممثلين الدائمين الموقرين للأعضاء الخمسة الدائمين في المجلس وأمام رئيس المجلس نفسه، الذي لم يتمكن للأسف من مشاركتنا في هذا الصباح. ونأمل ألا يكون غيابهم مانعاً من أن يسترعي تحلينا اليوم على الأقل انتباه أولئك الذين تقع على عاتقهم المسؤلية الرئيسية عمما نناقشه اليوم.

ويتعلق أول تعليقاتنا، دون شك، بمضمون التقرير نفسه. قد يكون التقرير في شكله الحالي مفيداً كمرجع للمكتبات أو أرشيفات الوثائق، ولكن من المشكوك فيه كثيراً أن يكون مفيداً أيضاً لوفود الدول التي ينبغي عليها، وفقاً للميثاق، أن تقيم الأعمال التي يتحذها مجلس الأمن باسمنا والقائمة على السلطات التي أسندناها نحن أنفسنا إليها.

إن الوفد الكوبي من بين تلك الوفود التي انتقدت بانتظام، داخل مجلس الأمن وخارجـه، الأسلوب الجـزئي الموجـز الذي يقدمـ به المجلسـ إلينـا التقارـير عن عملـه. إن التقرـير محلـ المناقـشة لا يتضـمن أقلـ قدرـ من التحلـيل الذي قد يـساعدـنا على تقيـيم ما فعلـه المجلسـ أو ما لمـ يـفعـلهـ. وهذا خطـيرـ بشـكلـ خـاصـ في ضـوءـ الممارـسـاتـ التيـ أدخلـتـ مؤـخـراـ علىـ ذـلـكـ الجـهاـزـ. والـتيـ، كـماـ يـعـلمـ الجـمـيعـ، تـتـسـمـ بـطـبـيـعـةـ مـغـلـقـةـ وـسـرـيـةـ لـجـمـيعـ مـداـواـلـاتـ أـعـضـائـهـ المـوـضـوعـيـةـ تـقـرـيبـاـ.

لـقدـ بـذـلـ وـفـدـ بـلـادـيـ فـيـ عـامـ ١٩٩١ـ، وـبـصـورـةـ جـوـهـرـيـةـ عـنـدـمـاـ توـلـىـ رـئـاسـةـ مـجـلـسـ الـأـمـنـ، جـهـداـ كـبـيرـاـ لـلنـهـوضـ بـمـزـيدـ مـنـ الشـفـافـيـةـ فـيـ أـنـشـطـةـ المـجـلـسـ، بـمـاـ فـيـ ذـلـكـ الإـلـصـالـحـ الشـامـلـ لـتـقـرـيرـ تـلـكـ الـهـيـئـةـ إـلـىـ الـجـمـعـيـةـ الـعـامـةـ وـلـأـسـلـوبـ الـذـيـ يـقـدـمـ بـهـ. وـنـحنـ نـرـحبـ بـأـنـهـ بـمـبـادـرـةـ مـنـ الـبـراـزـيلـ -ـ وـكـمـاـ تـفـضـلـ ذـلـكـ الـوـفـدـ بـإـخـبارـنـاـ -ـ يـحـرـيـ الـعـمـلـ آـلـآنـ مـرـةـ أـخـرـىـ لـبـدـ نـهـجـ جـدـيدـ لـتـقـرـيرـ المـجـلـسـ. وـنـحنـ نـأـمـلـ أـنـ تـنـجـحـ هـذـهـ الـمـبـادـرـةـ وـأـنـ تـؤـدـيـ إـلـىـ اـتـخـاذـ الـجـمـعـيـةـ الـعـامـةـ مـوـقـنـاـ وـاضـحـاـ لـاـ لـبـسـ فـيـ وـفـيـ الـوقـتـ الـمـنـاسـبـ، بـاستـخـادـ سـلـطـاتـهاـ بـمـقـتضـىـ الـمـادـةـ ١٠ـ مـنـ الـمـيـثـاقـ، بـشـأنـ مـنـاقـشـةـ سـلـطـاتـ وـوـظـائـفـ أـيـةـ مـنـ هـيـئـاتـ الـمـنـظـمةـ، وـالـىـ قـيـامـهاـ بـوـضـعـ تـوـصـيـاتـ بـشـأنـ تـلـكـ الـأـمـورـ تـرـفـعـهـاـ إـلـىـ أـعـضـاءـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ وـالـىـ مـجـلـسـ الـأـمـنـ.

إـنـ كـوـباـ تـرـىـ أـنـهـ يـنـبـغـيـ لـتـقـرـيرـ أـنـ يـتـضـمنـ، فـيـ جـمـلـةـ أـمـورـ وـعـلـىـ سـبـيلـ المـثـالـ، لـيـسـ فـقـطـ إـشـارـاتـ إـلـىـ الـوـثـائقـ الرـسـمـيـةـ المـعـرـوـضـةـ عـلـىـ الـمـجـلـسـ وـتـلـكـ الـتـيـ أـقـرـهـاـ، وـإـنـماـ أـيـضاـ، وـهـذـاـ أـكـثـرـ أـهـمـيـةـ، مـوجـزاـ تـحـلـيلـياـ لـلـمـنـاقـشـاتـ الـتـيـ جـرـتـ فـيـ إـطـارـ مـاـ يـسـمـىـ بـالـمـشاـورـاتـ غـيـرـ الرـسـمـيـةـ لـلـمـجـلـسـ بـكـامـلـ هـيـئـتـهـ. لـقـدـ أـصـبـحـتـ تـلـكـ الـمـشاـورـاتـ -ـ بـسـبـبـ الـمـمـارـسـاتـ غـيـرـ الـدـيمـقـراـطـيـةـ تـعـاماـ الـتـيـ أـدـخـلـتـ -ـ الـمـنـاقـشـاتـ الـحـقـيقـيـةـ الـتـيـ يـجـريـهاـ مـجـلـسـ الـأـمـنـ. وـلـلـسـبـبـ نـفـسـهـ، يـنـبـغـيـ أـنـ يـظـهـرـ التـقـرـيرـ عـلـىـ النـحـوـ الـضـرـوريـ التـقـارـيرـ الشـفـوـيـةـ الـتـيـ يـدـلـيـ بـهـاـ بـشـكـلـ مـتـكـرـرـ كـبـارـ الـمـسـؤـولـينـ فـيـ الـأـمـانـةـ الـعـامـةـ أـمـامـ الـمـجـلـسـ، وـيـنـبـغـيـ أـنـ يـتـضـمنـ نـصـ الرـسـائـلـ الـمـتـبـادـلـةـ بـيـنـ رـئـيـسـ الـمـجـلـسـ وـأـمـيـنـ الـعـامـ عـنـدـمـاـ لـتـصـدـرـ تـلـكـ الرـسـائـلـ كـوـثـائقـ رـسـمـيـةـ لـلـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ. كـمـاـ يـنـبـغـيـ أـنـ يـتـضـمنـ التـقـرـيرـ مـحـاـضـرـ الـأـجـهـزةـ الـفـرـعـيـةـ لـمـجـلـسـ الـأـمـنـ، الـتـيـ تـهـمـ الـدـوـلـ الـأـعـضـاءـ فـيـ الـمـنـظـمةـ اـهـتـمـاـمـاـ كـبـيرـاـ أـيـضاـ.

وـفـيـ الـوقـتـ نـفـسـهـ، يـنـبـغـيـ أـنـ يـكـونـ لـتـقـرـيرـ هـيـكلـ يـتـسـمـ بـطـابـعـ عـمـليـ أـكـبـرـ يـتـضـمنـ، حـسـبـ الـأـهـمـيـةـ، الـمـسـائـلـ الـمـتـوـقـعـةـ مـثـلـ التـجـديـدـ الدـوـرـيـ لـعـمـلـيـاتـ حـفـظـ السـلـامـ؛ـ وـالـمـسـائـلـ الـمـوـضـوعـيـةـ الـمـطـرـوـحةـ مـنـ سـنـوـاتـ سـابـقـةـ؛ـ وـالـبـنـوـدـ الـجـدـيـدةـ الـتـيـ ظـهـرـتـ خـلـالـ فـتـرـةـ مـحـلـ الـاـسـتـعـراـضـ كـمـوـضـوعـاتـ يـنـاقـشـهـاـ الـمـجـلـسـ؛ـ وـالـمـسـائـلـ الـإـدارـيـةـ وـالـتـشـغـيلـيـةـ الـتـيـ يـنـبـغـيـ، بـسـبـبـ أـهـمـيـةـهاـ الـحـيـوـيـةـ، أـنـ تـضـمـنـ فـيـ وـثـيقـةـ مـنـ هـذـاـ النـوـعـ الـذـيـ يـنـاقـشـهـ

الآن، إذا ما أردنا لهذا التقرير أن يكون تمثيلياً حقيقياً لعمل مجلس الأمن. وبطبيعة الحال، فإن ما سبق لا يتضمن فقط القرارات التي اتخذها المجلس والمناقشات التي أجراها أعضاء الهيئة أيا كانت طبيعتها وإنما أيضاً البيانات الرئاسية غير المدرجة حتى الآن، حتى في ملحقات هذه الوثيقة، رغم أنها مستخدمة في حالات معينة كسوابق لقرارات يتخذها المجلس.

وباختصار، ما من شيء يفعله أو لا يفعله المجلس ينبغي أن يظل سراً على أعضاء المنظمة، الذين يعمل المجلس نيابة عنهم. وفي الوثيقة التي ننظر فيها الآن، لا يفوتنا أن تذكر أنه لم ترد كلمة واحدة بشأن المناقشات الحقيقية التي أجراها مجلس الأمن. وهذا في رأينا، انتهاك فعلي لميثاق الأمم المتحدة وأحكامه بشأن مسؤولية المجلس عن إحاطة الجمعية العامة علماً بما يجري فيه، الأمر الذي يحرم الجمعية العامة بالفعل من سلطاتها المشروعة.

الأمر الثاني الذي نود أن نلقي عليه هو الإطار الزمني الذي يغطيه تقرير مجلس الأمن، والذي - في هذه الحالة - آخر بسبب عدم احترام المحدد لتقديمه إلى الجمعية العامة، وهذا أمر ينبغي تجنبه في التقارير المستقبلة.

في الحقيقة، قد يكون أكثر منطقياً أن يحدد تقرير مجلس الأمن بالسنوات الميلادية. ويبدو غريباً أن وفدي بلادي بعد عام ونصف عام من تركه للمجلس عليه - شأنه شأن وفود أخرى - أن ينظر في هذه القائمة من البنود والوثائق والقرارات. وسيكون لتقارير مجلس الأمن مغزى أكبر إذا ما غطى الفترة من ١ كانون الثاني/يناير من العام محل الدراسة إلى ٢١ كانون الأول/ديسمبر من نفس العام، وعندئذ يمكن النظر فيها في الدورات المستأنفة للجمعية العامة كما هو الحال هذا العام.

إن كون التقرير معروضاً الآن وليس في نهاية العام، كما هو مخطط، ينبغي أن يكون أيضاً من الأمور المثيرة للقلق العميق. وهذا مجرد دليل آخر على تجاهل بعض أعضاء مجلس الأمن لآراء معظم أعضاء هذه المنظمة. وإنني أعتقد أننا أنفسنا مذنبون، إلى حد ما، بهذا المسلك لأننا لم نكن حازمين بالقدر الكافي في مطالبتنا بالاحترام الكامل والتم لحقنا بمقتضى الميثاق في أن تكون على دراية تامة بأعمال المجلس، وأننا لم نضع في الوقت المناسب التوصيات التي نراها ملائمة. نأمل أن يحصل في المستقبل تغير جذري في الطريقة التي يقدم فيها مجلس الأمن تقاريره. وأن تتحرس المواعيد النهائية للتقارير ومواعيد دراستها التي ظلت بها جميعاً كأعضاء في هذه المنظمة.

هذا الأمر يتصلان اتصالاً وثيقاً بالشفافية التي يود كثيرون منا أن يروها في عمل المجلس. في شهر تموز/يوليه ١٩٩١ أنجز بعض الشيء. واليوم على الأقل أصبحت جلسات مجلس الأمن وانعقاد ما يسمى

بالمشاورات غير الرسمية للمجلس بكامل هيئته يشار إليها في يومية الأمم المتحدة. إلا أن المرء يجب أن يكون عالماً بالغيب ليعرف جدول أعمال هذه المشاورات، وعراها نفسانياً أصيلاً ليحدد بالتأكيد ما يناقش فيها، وساحراً من طراز "مارلين" ليستدل في تقارير مجلس الأمن المقدمة سنوياً إلى الجمعية العامة على الاتجاه الحقيقى لعمل ذلك الجهاز خلال العام، أو ليكون قادراً على أن يحلل، حتى بشكل مختصر، نتائج ذلك العمل، من وجهة نظر سياسية وليس من وجهة نظر أمين مكتبة. ويكتفى أن نذكر، على سبيل المثال، أن المشاورات التي عقدت في شهر تموز/يوليه ١٩٩١ بشأن الحاجة إلى الشفافية في عمل المجلس لم تحظ حتى بالإشارة إليها في التقرير المعروض علينا الآن.

إن المسائل المتعلقة بتقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة ليست سوى واحد من الأمور التي تتطلب تغييرات بعيدة المدى في عمل المجلس. ونحن نرى أنه بينما يتطلب منا أن نوائمنا أنفسنا مع إعادة هيكلة قطاعاتنا الاقتصادية والاجتماعية، وبينما يجري إصلاح الأمانة العامة بشكل جذري، فإن الوقت قد حان أيضاً لإدخال تغييرات جذرية على عمليات هذا الجهاز الرئيسي الآخر.

إن الكلام على إعادة تنشيط الجمعية العامة يكثُر في الوقت الراهن، وثمة جهود تبذل من أجل القيام بعمل في هذا الصدد. وهل من طريقة لإعادة تنشيط الجمعية وكفالة اضطلاعها في الواقع بالدور الموكول إليها بموجب الميثاق، أفضل من تمكينها على نحو كامل من الاضطلاع بمسؤولياتها إزاء مجلس الأمن الذي هو قانوناً مسؤولاً أمام الجمعية؟

إننا نحث جميع الأعضاء في المنظمة على أن ينظروا في هذه المسألة نظرة جادة. ومن شأن ذلك أن يشكل الخطوة الأولى نحو الإصلاح الضروري لمجلس الأمن المطلوب كثيراً. وإذا لم نفعل ذلك، فسنقلص من مسؤولياتنا بوصفنا أعضاء في المنظمة. وإذا لم يطرأ تعديل كبير على آلية مجلس الأمن بشأن رفع التقارير إلى الجمعية العامة، وإذا لم يرض هذا التعديل تطلعات جميع الأعضاء في الأمم المتحدة، فيجب على الجمعية أن تكون مستعدة عاجلاً وليس آجلاً لصياغة التوصيات المطلوبة.

إن هذه العمليات ليست غريبة عن الاقتراحين العاميين الممثلين في إضفاء الطابع الديمقراطي وإعادة التنشيط اللذين تشعر غالبية الدول الأعضاء أنه لا غنى عنهما في رسم دور جديد تضطلع به الأمم المتحدة في عالم اليوم.

وإذا أراد مجلس الأمن بالحقيقة أن يضرب مثلاً يحتذى به عن ديمقراطية المنظمة ككل وإعادة تنشيطها، والحال ينبغي أن تكون هكذا، فلديه إذن فرصة ممتازة ليفعل ذلك من خلال، في جملة أمور، تغيير هذا التقرير المقدم إلى الجمعية العامة من مسودة أو ملخص عديم الفائدة إلى إجراء حاسم.

السيد خارامييو (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): إننا نشعر بالأسف إزاء غياب العديد من الممثلين في مجلس الأمن، حتى على مستوى الوفود - وبالطبع غياب رئيس المجلس نفسه. أليس هذا التقرير مرفوعاً من مجلس الأمن إلى الجمعية العامة؟ من هو الذي يعرضه؟ ربما كانت هذه رسالة موجهة إلينا مفادها أن التقرير ذات أهمية ضئيلة، وربما هي دلالة على قلة احترام للتقرير، أو ما هو أسوأ من ذلك، دلالة على رأي في المجلس بأن الجمعية العامة لا شأن لها.

إن هناك فرصة متتالية لإجراء مناقشة مستفيضة هنا في الجمعية العامة بشأن كل ما له علاقة بسلطات ووظائف الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، وبالتالي الامتثال للفصل الرابع، المادة العاشرة من ميثاق منظمتنا.

إن الأنشطة التي تقوم بها على نحو مسؤول لا يمكن أن تجري إلا عبر قيام حوار وتبادل معلومات بين الجمعية العامة والأجهزة الأخرى. فالميثاق يشترط رفع هذه الأجهزة تقارير إلى الجمعية الأمر الذي يكفل قيام توازن بين ما تقوم به الأجهزة الرئيسية المختلفة للأمم المتحدة من أعمال، ومراقبة سياسية عليها.

وهذه الفرصة تكتسب اليوم أهمية متزايدة لأن ما نناشه هو بالطبع تقرير مجلس الأمن. فأنشطة المجلس متنوعة ومتواصلة لذلك يجب إبلاغنا بها بالكامل. ولكن بالإضافة إلى ذلك، إنها نقطة تحول في تاريخ المنظمة، ومجلس الأمن هو البطل الرئيسي فيها.

إن المجلس على مدى السنوات القليلة الماضية ساعد على إيجاد علاقات جديدة بين القوى، وبالتالي من المفترض، بعدها قام به من أنشطة وما أصبح له من تأثير، أن يقدم تقريراً إلى المحفل التشريعي العالمي الذي يمثل بحق نظام الأمن الجماعي المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. لهذا السبب، تكتسي مسألة التفاعل بين مجلس الأمن والجمعية العامة أهمية أساسية. إن الوضوح وتبادل المعلومات بالنسبة إلى عمل المجلس بما أداتان أساسيتان لإعطاء معنى حقيقي للمسؤولية السياسية التي تقع على عاتق مجلس الأمن أمام الجمعية العامة.

معروض علينا أخيراً الوثيقة A/47/2 Corr.1 التي يقدم فيها مجلس الأمن تقريره إلى الجمعية العامة وفقاً للمادة ١٥ من الميثاق. والمرة الأخيرة التي اجتمعنا فيها لمناقشة مثل هذا التقرير كانت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١. وهكذا مضى قرابة ١٨ شهراً، دون أن تجري هذه الهيئة أية مداولات بشأن الأنشطة والمهام التي اضطلع بها مجلس الأمن خلال هذه الفترة التي اتسمت بالتغيير والتحول. وكما يدرك الجميع، كانت تلك الأنشطة والمهام متنوعة ومعقدة جداً. ووفد بلدي يأمل، على أية حال، ونقول ذلك بمنتهى اللطف والحزن، في أن يكون هناك، مستقبلاً، أمثل صارم للمادة ١٥ من الميثاق، وفي أن يعالج هذا البند كما يفضل خلال الأعمال العادية للجمعية العامة.

أود الآن أن أبدى بعض الملاحظات المتعلقة بشكل وجوهر التقرير المعروض علينا.

أولاً، لقد فوجئنا جداً لأن المجلس ناقش هذا التقرير في جلسة مغلقة. ونشعر أن من شأن هذا الإجراء أن يزيد من صعوبة إيجاد الوضوح الذي طالبنا به بإلحاح في هذه المنظمة. ووفد بلدي، على غرار وفود عديدة أخرى، أعرب عن شعوره بعدم الارتياح العميق إزاء هذا الأمر.

وبالنسبة إلى كولومبيا، فإن تقرير مجلس الأمن، بسبب المسؤوليات الهامة الملقة على عاتق هذا الجهاز وبسبب جسامته وأعماله وتزايد صعوبتها، ينبغي أن يبين على نحو مفصل وشامل المهام والأنشطة التي يقوم بها مجلس الأمن أثناء الاضطلاع بالوظائف المنوطبة به.

في الواقع، إن الوثيقة المعروضة علينا ذات طابع وصفي؛ إنها قائمة بالأحداث أكثر منها تقليماً جوهرياً. إنها وثيقة أرشيفية أو دليل هاتف أكثر منها تقريراً. ومن شأن التحليل المفصل أن ييسر توفير المعلومات داخل المنظومة.

ولقد فوجئنا أيضاً لأن تقرير مجلس الأمن لا يتضمن كشفاً بالبيانات الرئيسية للمجلس. وهذه البيانات الرئيسية - على الرغم من أنها ندرك أن لا قيمة قانونية لها - هي وثائق سياسية ذات أهمية رئيسية، خاصة لأنها دليل على توافق في الآراء ظهر أثناء صياغتها واعتمادها. ووفد بلدي يطالب بأن تدرج هذه البيانات في التقارير السنوية.

ينبغي أيضاً أن يتضمن التقرير السنوي وصفاً لكيفية تطور أنشطة مجلس الأمن فيما يتصل باللجان التي أنشئت في إطار نظم الجزاءات المختلفة بموجب الفصل السابع من الميثاق.

هذه الفترة من التاريخ وكذلك الأنشطة العديدة التي يضطلع بها مجلس الأمن تضفي مسؤولية خاصة على المنظمة وعلى جميع الدول الأعضاء. وبالتالي يتعمّن علينا أن نعزز العلاقات بين مجلس الأمن والجمعية العامة من خلال تحقيق زيادة كبيرة في توفير المعلومات وفي الوضوح. ومن قبيل التناقض أن نجد، في هذه الفترة الانتقالية المثيرة التي نعيش فيها، ومع الزيادة الضخمة في وظائف المجلس، أن مقرراته أصبحت أقل وضوحاً بكثير. وهذا الوضع يمكن تحسينه بأن يقوم المجلس، مثلاً، برفع تقارير أكثر توافقاً إلى الجمعية العامة، أو عن طريق التقارير الخاصة التي تتصدّر عليها المادتان ١٥ و ٢٤.

وأكرر أن شرعية إجراءات مجلس الأمن إنما تقوم أساساً على الطابع التمثيلي لهذه الهيئة لدى اضطلاعها بمسؤولياتها التي تمارسها، وفقاً للمادة ٢٤، نيابة عن أعضاء المنظمة كافة، وإذا فقد المجلس هذا الطابع التمثيلي فسيفقد أيضاً شرعيته.

بإحساس بالتفاؤل، يرحب وفي بحثة التعاون الدولي الجديدة التي يعبر عنها الدور القيادي الذي تقوم به المنظمة، ومجلس الأمن بصفة خاصة، في أدائها المهمة الصعبة المتمثلة في صيانة السلم والأمن الدوليين. يسعدنا، من ناحية، ما ظلمسه من التعاون والمرودة، وما يتبدى، في المقام الأول، من التصميم الثابت في اعتماد التدابير السريعة والفعالة. ومن ناحية أخرى يساورنا القلق حيال قدرة المجلس الحقيقية على أداء مهامه التي تزايدت إلى حد بعيد - سواء من الناحية الكمية أو النوعية، وتجاوزت في بعض الأحيان نطاق صلاحيات المجلس، وفي أحيان أخرى فاقت قدرته على الاستجابة بشكل فعال.

سيدي الرئيس، أود أن أشاطركم وأعضاء الجمعية العامة القلائل هنا اليوم - الأعضاء القلائل الآخرين الحاضرين - بعض النقاط المضمنية التي نعتقد أنها مفيدة لأعمال المجلس في الحاضر والمستقبل، والتي نأمل أن تنعكس في ممارسته وفي تقاريره السنوية إلى الجمعية العامة. سأشير أولاً إلى المسائل المتصلة بمبادئ الميثاق وأحكامه، وسأعلق بعد ذلك على بعض جوانب أداء المجلس.

أود، أولاً، أن أؤكد على أهمية طبيعة مجلس الأمن التمثيلية. إن تفويض المجلس بالسلطات يكفل له الفعالية. ولما كان المجلس يتصرف نيابة عن الكل فإنه مسؤول عن تمثيل إرادة الكل الجماعية. وكلنا، الممثلين هنا في الجمعية العامة، نقبل ذلك، وهذا يضفي الشرعية على إجراءاته. ومن ثم، فإنني أؤكد على أهمية الفقرة ١ من المادة ٢٤ من الميثاق، وأكرر التأكيد على الحاجة إلى وجود صلة مباشرة من حيث النسبة التمثيلية بين إجراءات المجلس وشرعية قراراته.

ثانياً، أؤكد، بصفة خاصة، على صلاحيات المجلس بموجب الميثاق. ووفقاً للمادة ٢٤، ينولى المجلس المسؤولية الرئيسية عن حفظ السلام والأمن الدوليين. وهذا يفترض سلفاً ألا يتطلّل المجلس على ولايات الهيئات الأخرى، وألا تستبعد، في الوقت ذاته، المهام المناظرة للأجهزة الأخرى ولا سيما الجمعية العامة. ويجب أن أؤكد على أهمية المواد ١٠ و ١١ و ١٤ و ١٥ و ٣٥ في هذا الصدد.

ووفدي على ثقة بأن عملية تنشيط الجمعية العامة ستُعِد إلى هذه الهيئة وظائفها المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين، وستؤدي إلى توازن أفضل مع مجلس الأمن في هذا الصدد، وقبل كل شيء، ستحسن، في الحاضر والمستقبل، من تنفيذ المهام الموصى بها في "خطة للسلام" في ميادين الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلم وبناء السلم بعد انتهاء الصراع. وتنشيط الجمعية العامة، بالطبع، يتطلب تعاون المجلس، وتتوفر أفضل اتصالاً ممكناً بين هاتين الهيئتين، علّوة على التقييد الصارم بحدود سلطاتها.

إن مهام الأمم المتحدة في مجال صيانة السلم والأمن الدوليين زادت زيادة كبيرة كما ونوعاً على حد سواء. وقد شاع اليوم رأي قائل بأن مجلس الأمن وسع نطاق سلطاته تدريجياً إلى حد ربما يكون به مساس بالولايات القانونية للهيئات الأخرى في المنظومة. وبعبارة أخرى، ربما يكون قد تجاوز سلطته، مما يتعارض بوضوح مع الولاية الدستورية المنصوص عليها في الميثاق.

وفي هذا الصدد، يساور وفدي القلق إزاء الاستعمال الخاطئ المتزايد لمفهوم "تهديد صيانة السلم والأمن الدوليين". وبالرغم من أن الممكن القول إن نشاط المنظمة يعزّز الأمم المتحدة فيجب أن نحرص أشد الحرص على الحفاظ على مصداقية المجلس بكفالة الشرعية لقراراته. ونشعر بالقلق إزاء حرية المجلس التي تكاد تكون مطلقة في أن يحدد ما هي الحالات التي تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، وإزاء الربط التلقائي بين شتى المسائل وذلك المفهوم، مما يؤدي في رأينا إلى احتكار المجلس واستيعابه لمسائل لا تقع مبدئياً في نطاق اختصاصه، ويؤدي، في الوقت ذاته، إلى تهميش عملية اتخاذ القرارات في هيئات أخرى في المنظومة، مخولة بصلاحيات محددة.

ويعتقد وفدي أن من الضروري أن نبدأ في دراسة إمكانية التوصل إلى درجة من الرقابة الدستورية تمكن من تحديد شرعية الإجراءات التي تتخذها أجهزة الأمم المتحدة، ومجلس الأمن بصفة خاصة. وعلى الرغم من أن تلك الأجهزة يجب أن تتمتع بحرية كافية في تعريف صلاحياتها حتى تكون قادرة على أداء وظائفها بالكامل، يصعب علينا أن نفهم كيف يمكن أن تكون لها سيادة مطلقة، في حين أنها أنشئت بموجب معاهدة وأنها، وبالتالي، تخضع للمواثيق التي أنشأتها. والرقابة الدستورية لن تسهم فحسب في تطوير القانون الدولي وتحسين النظام الدولي، بل إنها أيضاً ستضفي طابع الشرعية على إجراءات المجلس، وستؤدي إلى إحساس أعضائه بقدر أكبر من المسؤولية في أداء وظائفهم بموجب الميثاق.

أود أن أعقب بإيجاز على مسألتين تتعلقان بأداء مجلس الأمن. المسألة الأولى هي المشاورات غير الرسمية، والثانية هي الاستخدام المفرط والمتكرر للفصل السابع.

لقد أصبحت المشاورات غير الرسمية ممارسة يومية معتادة في مجلس الأمن. صحيح أن تلك المشاورات يمكن أن تسهم في تحقيق الكفاءة والسرعة وزيادة الوضوح في المواقف الوطنية، إلا أن مزاياها مبالغ فيها لأنها كثيراً ما تفتقر إلى الطابع السري والحساسية السياسية، وهما السبب الأصلي لوجودها.

ومما هو مرغوب فيه أن يقوم مجلس الأمن في هذا السياق بتوفير مزيد من الوضوح للأعضاء الآخرين في المنظمة. ولا نعتقد أن من شأن المجلس أن يضحي بقيامه بذلك بفعاليته فيما يقوم به من أعمال. وأيضا لا يمكن الاستمرار في فهم الفعالية باعتبارها تعني تكاثر القرارات والبيانات الرئاسية مع انعدام الإرادة السياسية الصادقة داخل المجلس لاتخاذ خطوات فورية وفعالة لدى معالجة الأزمات الخطيرة جدا.

وأخيرا، أود أن أشاطر أعضاء الجمعية الآخرين قلق بلادي إزاء استخدام المجلس بتزايد مستمر وإفراط متزايد للفصل السابع لدى اتخاذ القرارات. لقد وضع الفصل السابع من الميثاق باعتباره ملذاً أخيراً لمواجهة بعض الحالات: تم الاتفاق على أنه لا يمكن اللجوء إلى بدائل جزائية إلا بعد استنفاد جميع المصادر المنصوص عليها في الميثاق لحل النزاعات بالطرق السلمية. ونحن نعتقد أنه يتعمّن على المجلس اتخاذ المزيد من الحذر والحيطة، ويتعين عليه أن يضطلع بمسؤولياته بموجب الفصل السابع في حالة واحدة فقط وهي عندما تبلغ خطورة الظروف حداً يتطلب اتخاذ تدابير إغاثة استثنائية.

ونود في الختام أن نؤكد بالتحديد على مسألتين: أولاً، موعد تقديم تقرير المجلس إلى الجمعية العامة والجوانب المضمنة فيه التي تتيح لنا المجال لإجراء مناقشتنا السنوية التي تدرس فيها أنشطة المجلس بصورة شاملة؛ ثانياً، الأهمية التي يولّيها وفد بلادي لقرار الجمعية العامة ٦٢/٤٧، وحكومة بلادي سترسل ردّها بقصد ذلك في بحر هذا الأسبوع.

ونحن على يقين أن تقرير الأمين العام في هذا الصدد سيتيح فرصة لا مثيل لها للبدء بمناقشة خلال الدورة القادمة التي ستتوفر لنا مقترنات ومبادرات تهدف إلى إصلاح المجلس وإحداث تحسينات ملموسة في طريقة عمله، ربما في ١٩٩٥، وأود أن أقول هنا ولآن إن حكومة بلادي تؤيد تأييداً قاطعاً توسيع عضوية المجلس على أساس مبادئ التوزيع الجغرافي العادل وإضفاء الطابع الديمقراطي على عملية صنع القرار.

وأود في النهاية، السيد الرئيس، أن تقوموا بإبلاغ رئيس مجلس الأمن، الذي كان غائباً، بالتعقيبات التي أدليت بها هنا.

السيد بونسي (إcuador) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): عام ١٩٤٥ أنشئت الأمم المتحدة بميثاق وافت عليه جميع الشعوب، بهدف حماية الأجيال القادمة من ويلات الحروب، وللتأكيد مجدداً على الإيمان بالحقوق الأساسية للإنسان وتهيئة ظروف من شأنها إرساء العدالة القائمة على معايير القانون وتعزيز التقدم الاجتماعي في إطار مفهوم أوسع للحرية. وفي الوقت نفسه، كانت في رأي مؤسسي المنظمة العالمية هيئة تمثل الإرادة الجماعية وت تكون من هيئات مسؤولة وفعالة ونشطة.

والجمعية العامة، التي تتكون من جميع الأعضاء، أنشئت بوصفها هيئة أساسية يمكن لكل عضو فيها أن يسمع صوته بنفس السلطة والتأثير بشأن جميع المواقف التي تهم المنظمة. وأوكلت إلى مجلس الأمن مسؤولية رئيسية عن صيانة السلم والأمن الدوليين، ولهذا السبب أقرت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأن له سلطة التصرف بالنيابة عنها، وهذه المسؤولية منصوص عليها بوضوح في الفقرة ١ من المادة ٢٤. وعندما أوكلت الهيئة الديمقراطية بكل معنى الكلمة هذه السلطة إلى المجلس، فإنها طلبت أن يوافيها المجلس بتقارير عن كيفية استخدامه لهذه السلطة وأوكلت إليه مسؤولية تقديم تقارير سنوية إلى الجمعية العامة، وتقدم تقارير خاصة، إذ كان ذلك ضرورياً. وهذه هي الطريقة التي يرفع بها المجلس تقاريره إلى الجمعية العامة بشأن الولاية الممتوحة له للتصرف نيابة عن جميع الأعضاء في المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين. وبإضافة إلى ذلك، من بين الوظائف والسلطات الممتوحة للجمعية العامة هناك سلطة تلقي ودراسة التقارير السنوية والتقارير الخاصة من مجلس الأمن:

"وتتضمن هذه التقارير بياناً بالتدابير التي يكون مجلس الأمن قد قررها أو اتخذها لحفظ السلام والأمن الدولي".

وهذا ما تنص عليه المادة ١٥ من الميثاق؛ ونتيجة لذلك فإننا نجتمع اليوم لتمكين المجلس من الاضطلاع بمسؤولياته تجاه الذين منحوه الولاية وتجاه الذين يتصرف باسمهم، ولتمكين الجمعية من الاضطلاع بمسؤولياتها من خلال تلقي التقرير السنوي للمجلس والنظر فيه. ولذلك، فإن ذلك أحد الظروف التي ينبغي اعتبارها عادة ذات أهمية قصوى والتي ينبغي أن تعتبر الآن كذلك أكثر من أي وقت مضى.

وفي الواقع أن التغيرات السياسية التي وقعت في الساحة الدولية خلال السنوات القليلة الماضية قد اكتسبت أهمية كبرى وهي ستحدد باستمرار ليس مستقبل منظمتنا فقط، بل أيضاً مستقبل العلاقات بين الدول والمجتمعات البشرية. وهذه التغيرات تبلغ من الوضوح وبلغ شمول تحليلها وعدد المرات التي حللت فيها حداً يغطي عن صرف وقت على قيامي بتحليلها ولو بإيجاز. ونحن جميعاً نعلم هذه التغيرات ونعرف ما هي.

في هذا المناخ الدولي الجديد للتدابير التي اتخذها مجلس الأمن أهمية خاصة، فاضطلاع المجلس بمسؤوليته الأساسية في معالجة المسائل التي تؤثر على صيانة السلم والأمن الدوليين قد جعلت المجلس

ينظر في قرارات ويعتمد لها بشأن أشد المشاكل الإحاجا وتعقدا في تاريخ الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، علينا فقط أن نتذكر إجراءات المجلس المتعلقة بغزو العراق للكويت؛ وقراراته المتخذة أساساً لأسباب إنسانية بشأن العراق والصومال ويوغوسلافيا؛ وإسهامات المجلس بغية إيجاد حل للأزمات في أنغولا وكمبوديا وموزامبيق؛ والتدابير التي اتخذت بشأن ليببيا، وما علينا سوى أن نتذكر ما فعله المجلس وما يفعله في المساعدة لحل مشكلة البوسنة والهرسك التي ينضر لها القلب.

ولنا ما يبرر تماما قولنا اليوم، أكثر من أي وقت مضى، إن تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة ينبغي أن يولي درجة من الأهمية تمشيا مع خطورة المواضيع التي ينظر المجلس فيها وطابعها الملحوظ. وفي هذا الصدد، أود، كما سبق للوفود الأخرى أن فعلت، أن أتوجه بأول انتقاد للتقرير وهو انتقاد لا بد منه: نحن ننظر في هذا التقرير في حزيران/يونيه ١٩٩٣، بعبارة أخرى، بعد عام كامل من نهاية الفترة التي يشملها التقرير، أي من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩١ إلى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٢.

علاوة على ذلك، أن هذا التأخير الطويل والمأسف لا يمكن تفسره بأنه عائد للتعقيدات التي يمكن أن ينطوي عليها إعداد تقرير بشأن مواضيع صعبة وخطيرة. بل على العكس، يفسر بحقيقة أن تقرير المجلس لا يعتبر هاما بما يكفي لتبرير تقديمه في وقت أفضل. وأعتقد أن هناك الكثير مما يقال بشأن هذا التفسير الأخير: فال்�تقرير بشكله الحالي كان يمكن أن ينظر فيه في تموز/ يوليه من العام الماضي، أو الآن، أو فيما بعد، لأن دراسة ما يرد فيه ليست بذات نفع أو أهمية بالنسبة للجمعية لدى اتخاذ قرار بشأنه. وبطبيعة الحال، هناك انتهاك رسمي فعلًا لأحد أحكام الميثاق الذي يطلب إلى المجلس تقديم تقارير سنوية وذلك يتضمن بوضوح أن يكون تقديم هذه التقارير منتظمًا وفي الوقت الحسن.

إننا نطلب بحزم احترام هذا الحكم، وخلال الأسابيع القليلة القادمة يتبع على المجلس أن يقدم إلينا تقريرا عن الفترة من حزيران/يونيه ١٩٩٢ إلى حزيران/يونيه ١٩٩٣ يتضمن التغييرات المقترحة على نحو بلigh وعلى أساس قانوني جيد من جانب جميع الوفود التي اشتراك في هذه المناقشة حتى الآن.

وتتعلق ملاحظتي الثانية التي أشرت إليها بالفعل بمضمون التقرير. يبدو من غير الصحيح أن يكون تقرير المجلس إلى الجمعية العامة مقتضرا على قائمة بوثائق عممت بالفعل. ومن المؤكد أن هذا التقرير مفید باعتباره قائمة مفهرسة بالبنود التي نظر المجلس فيها، ولكنه ليس تقريرا حقيقة يساعد الجمعية العامة على تفهم الظروف التي عمل المجلس في ظلها، والدافع لذلك العمل، والبدائل التي نظر المجلس فيها، والمبادئ والأهداف التي اتخذ المجلس بموجبها قراراته.

نعتقد أنه قد آن الأوان للقيام بتفكير متعمق في هيكل تقارير المجلس إلى الذين يصدرون ولايته: مجموع أعضاء الأمم المتحدة.

وهذا يتعلق بالطبع بالوضوح في أعمال المجلس وبإضفاء الطابع الديمقراطي على المعلومات عن أنشطته. وكان لنا شرف العضوية غير الدائمة في المجلس في الفترة من ١٩٩١ و ١٩٩٢؛ ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأن المشاورات غير الرسمية - وهي الآلية الأساسية لاتخاذ المجلس لقراراته - لها سبب وجودها وأن من الصعب استبدالها بأسلوب عمل آخر. ولكننا لا نرى سببا في لا تقدم موجزات بمضمون هذه المشاورات غير الرسمية في تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة.

إن الرغبة في إضفاء طابع السرية على المشاورات غير الرسمية يمكن أن تضعف وأحيانا تضعف حق أي دولة عضو بموجب المادة ٣١ من الميثاق في المشاركة في مناقشة أية مسألة تطرح على المجلس عندما تعتبر تلك الدولة أن مصالحها تتعرض للخطر بصفة خاصة. وفي الواقع تنص المادة ٣٢ على أن أية دولة ليست عضوا في مجلس الأمن أو حتى ليست عضوا في الأمم المتحدة يمكنها أن تدعى للمشاركة، دون تصويت، في المناقشات المتصلة بنزاع هي طرف فيه.

يبعد هذا أنه يوحي بأن مشاورات المجلس غير الرسمية لا ينبغي أن ينظر إليها باعتبارها طريقة لاستبعاد بلدان ليست أعضاء في المجلس عن المشاركة في مناقشة بنود محددة. ونعتقد أنه، نظرا لأن أهمية أعمال المجلس تتزايد، ستحقق قراراته قدرًا أكبر من النجاح عندما تبين بوضوح أكثر تفكير جميع أعضاء الأمم المتحدة. ومن بين الطرق الكفيلة بتعزيز ذلك أن نعطي تقرير المجلس إلى الجمعية العامة طابعا مضمونيا يختلف عن طابع التقرير الحالي وأن يكون تقادمه حسن التوقيت.

لقد طرحت نفس الآراء طيلة بضع سنوات عندما كانت الجمعية تنظر في تقرير المجلس. ونعتقد أنه قد آن الأوان لأن ينظر المجلس والجمعية في هذه المسألة بعمق وأن يتخذ الإجراء التصحيحي لمساعدة المجلس في الاضطلاع على نحو أفضل بعمله وفي أن يقدم على نحو أفضل التقارير إلى جميع الأعضاء. ومن شأن ذلك أن يساعد أيضا الجمعية العامة على الإسهام بآرائها وتحليلها، ويساعد المجلس على القيام بمسؤوليته الأساسية عن صيانة السلام والأمن الدوليين.

السيد حديد (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أبدأ بياني بالإعراب عن حزن وفدي العميق لوفاة المفاجئة للسفير حمادي خويني، الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة. لقد فقد المغرب في السفير خويني مناضلاً متحمساً لم يعرف الكلل ومتكلماً مخلصاً وبليغاً. ولن ننسى إسهامه النشيط والبناء في دفع قضايا العالم العربي والعالم الثالث ومثل الأمم المتحدة. وب بهذه المناسبة، أؤكد للوفد التونسي التضامن والمواصلة الكاملين من جانب وفدي. ونحن واثقون بأن الأشقاء التونسيين سيجدون القوة المعنية على تجاوز هذه الخسارة وسيواصلون كما كان الحال في الماضي تبوع مكانهم في مجتمع الأمم المتحدة.

يود الوفد الجزائري إذ ننظر في تقرير مجلس الأمن، أن يشاطر بعض الأفكار الموجزة بشأن توقيت هذه العملية وبشأن هدفها ذاته.

أولاً، فيما يتعلق بالتوقيت، ينضم وفدي إلى المتكلمين الآخرين في تساؤلهم عن أسباب التأخير الكبير في نشر تقرير مجلس الأمن. إننا ننظر اليوم، ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٣، في تقرير المجلس عن الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩١ إلى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٢. ولهذا يتوقع من الجمعية العامة أن تبت في قرارات اتخذها المجلس منذ أكثر من سنتين في بعض الحالات. في عالم تجري فيه التغيرات في المجتمع الدولي بسرعة لم يسبق لها مثيل وتبدو فيه الأحداث التي مضت عليها بضعة أشهر فحسب وكأنها تاريخ قديم، يبدو لنا أن توقيت هذا التقرير كان يمكن تحديده على نحو أفضل.

في الماضي، لاحظت الوفود بحق الفجوة بين كانون الأول/ديسمبر، وهو الوقت الذي تتناول فيه الجمعية عموماً التقرير، وال فترة التي يشملها التقرير، والتي تنتهي في ١٥ حزيران/يونيه. وفي هذا الصدد، أقترح أن يشمل التقرير أحداثاً أقرب من نظر الجمعية في التقرير. ومن المفيد النظر في إمكانية تطابق فترة التقرير مع السنة الشمسية. ونرى أن هذا الإجراء من شأنه أن يحقق فائدة إضافية وهي التطابق مع ولاية الأعضاء غير الدائمين في المجلس، التي تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر.

أود الآن أن أدلّي ببعض الملاحظات الجوهرية بشأن البند ١١ من جدول الأعمال، تتعلق بهدف نظرنا في تقرير مجلس الأمن. إن مقدمة التقرير تنص بحق على أن:

"يقدم مجلس الأمن هذا التقرير إلى الجمعية العامة وفقاً للفقرة ٣ من المادة ٢٤ والفقرة

١ من المادة ١٥ من ميثاق الأمم المتحدة". (A/47/2، ص ٢١)

ولهذا يتعين علينا، من أجل تقييم اتفاق التقرير مع ولاية المجلس بموجب الميثاق، أن ننظر فيه في ضوء هذه الأحكام. وتمكننا قراءة مشتركة لهذه الأحكام والأحكام الأخرى ذات الصلة في الميثاق من أن نحدد على وجه الدقة الإطار السياسي والقانوني الذي ينبغي أن يقدم فيه تقرير مجلس الأمن وأن ينظر فيه. إن جوهر ذلك الإطار العام يمكن تلخيصه في المفاهيم التوجيهية التالية.

أولا، تقديم مجلس الأمن لتقريره السنوي، والأكثر من ذلك لتقاريره الخاصة، التزام بحكم القانون منصوص عليه صراحة في الميثاق. ولذلك فإنه يترتب على ذلك منطقياً أن مجلس الأمن نفسه وبصفته هذه هو الذي يجب أن يقدم هذا التقرير. إننا نعرف أنه، من الناحية العملية، تقوم الأمانة العامة بوضع التقرير، الذي يوزع كوثيقة سرية على أعضاء المجلس. ويجري إقرار هذه الوثيقة بعد ذلك خلال اجتماع خاص للمجلس لا يمكن للدول الأعضاء في المنظمة أن تحضره.

ومن ثم من المستحسن التفكير ملياً في الإجراءات التي قد تضفي مزيداً من الشفافية والمسؤولية في إعداد وإقرار تقرير مجلس الأمن. وفي هذا الشأن، يلاحظ وقد بلادي باهتمام الاقتراح الذي قدمته مؤخراً الحكومة المكسيكية والذي يتصور تعيين مقرر خاص لمجلس الأمن.

ثانياً، يقدم تقرير المجلس إلى الجمعية العامة للدراسة وللنظر فيه. وهذا يفترض مسبقاً أن يكون التقرير في مضمونه بياناً تحليلياً للقرارات التي اتخذها مجلس الأمن. ويجب أن نلاحظ أن المحتوى الحالي لتقارير المجلس لا يحقق هذا الهدف. والشكل الحالي لتقرير المجلس، الذي يتصور على أحسن الفروض أنه تجميع وصفي مختصر، لن يدفع بالمرء بالتأكيد إلى دراسة أنشطة المجلس ولو بشكل سطحي.

ثالثاً، إن ميثاق الأمم المتحدة، في إحالته إلى مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صيانة السلم والأمن الدوليين، يذكر بصراحة أن المجلس يعمل عند اضطلاعه بمسؤولياته بموجب هذا الالتزام، باسم جميع الدول الأعضاء في المنظمة. وهذا الحكم من أحكام الميثاق لا يمكن له معنى ومدى إلا إذا تشاطرت جميع الدول الأعضاء حقاً إحساساً بالمشاركة في القرارات التي يتخذها المجلس باسمها. ولذلك، من المؤكد أنه لن يكون من غير الشرعي ولا مما يهدد أنشطة المجلس البحث عن طرق ووسائل تكفل التكامل بين أنشطة الجمعية العامة وأنشطة مجلس الأمن، بينما تحترم خصائص كل منها. وتحسين محتوى تقرير مجلس الأمن بعرض أنشطة ذلك الجهاز بطريقة أكثر تحليلاً وتوفير معلومات أفضل لأعضاء الأمم المتحدة من شأنه أن يسهم بشكل كبير في تحقيق ذلك الهدف.

فضلاً عن ذلك، إن مسؤولية مجلس الأمن الرئيسية عن صيانة السلم والأمن الدوليين لا تعني بأي حال من الأحوال مسؤولية خالصة. فالجمعية العامة، بمقتضى نصوص الميثاق نفسه، تتحمل مسؤولية هامة في هذا المجال أيضاً. وقد أكدت محكمة العدل الدولية في فتواها المؤرخة في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٦٢، وبشكل لا غموض فيه هذا التفسير للميثاق عندما ذكرت ما يلي:

"إن الميثاق يوضح وضوحا تماما ... إن الجمعية العامة معنية أيضا بالسلم والأمن الدوليين."

وال المادة ١٤ تصرح للجمعية العامة بأن 'توصي باتخاذ تدابير لتسوية أي حالة مهما يكن منشؤها تسوية سلمية، متى رأت أن هذه الحالة قد تضر بالرفاهية العامة أو تعكر صفو العلاقات الودية بين الأمم، و 'تدخل في ذلك المواقف الناشئة عن انتهاء أحكام هذا الميثاق الموضحة لمقاصد الأمم

المتحدة ومبادئها'." (تقارير الأحكام والفتاوي والأوامر، ١٩٦٢، ص ١٦٣)

رابعا، مجلس الأمن ملزم، بمحاسبة الدول الأعضاء في المنظمة، وبمقتضى أحكام المادة ٢٤، الفقرة ٢ من الميثاق، بالعمل وفقا لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها. واسموها لي بأن أشير في هذا الشأن إلى اقتطاف من "مجموعة الممارسات" التي تتبعها أجهزة الأمم المتحدة، المجلد الأول، الملحق ٣، الفقرة ٤، حيث يؤكد على أن "وظائف الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة ترتبط بوضوح وبمقتضى الميثاق بمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة"، وبأن "تمارس الجمعية العامة في هذا الشأن أوسع السلطات والمسؤوليات وأكثرها تنوعا وشمولا".

خامسا، كثيرا ما يتربّط على قرارات مجلس الأمن القيام بعمليات لحفظ السلام تتحمل نفقاتها جميع الدول الأعضاء في المنظمة، بينما يلقي الميثاق على الجمعية العامة المسؤولية الخالصة عن أمور الميزانية.

وفي ضوء كل هذه العناصر، يصبح واضحـا أن القرارات التي يطلب من مجلس الأمن إصدارها في إطار اختصاصاته لها آثار سياسية وقانونية ومالية تقع في إطار المسؤوليات التي أنطهـا الميثاق بالجمعية العامة. ولذلك من المحتمـ أن نفكـ مليـا في الأنماط والإجراءـات والآليـات التي يمكنـ أن تنشـى حوارـا بنـاءـ ودائـما بينـ الجهاـزين الرئـيسيـين: الجمعـية العامة و مجلسـ الأمـن.

إن تقديم تقرير مجلس الأمن والنظر فيه من المفترض أنهـما يستجيبـان لهذهـ الـحـتمـية. ويـجبـ أن نلاحظـ أنـ التـقرـيرـ، فيـ شـكـلـهـ الـحـالـيـ، بـعـيدـ تـمـاماـ عـنـ تسـهـيلـ تـحـقـيقـ تـلـكـ الأـهـدـافـ. لقدـ طـرـحتـ بعضـ الـاقتـراحـاتـ المـحدـدةـ لـسدـ هـذـهـ الفـجـوةـ. وـيـبـدوـ لـنـاـ أـنـ الـوقـتـ قدـ حـانـ لإـعادـةـ تـفـكـيرـ شاملـةـ فيـ هـذـاـ الـمـسـأـلةـ الرـئـيـسـيـةـ حتـىـ يـمـكـنـ لـمـنـظـمـتـنـاـ أـنـ تـعـملـ بـكـفـاءـةـ وـدـيمـقـراـطـيـةـ أـكـبـرـ. إنـ الـدـيـنـامـيـةـ الـعـامـةـ لـإـصلاحـ وـتـكـيـيفـ وـتـنـشـيـطـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ، الـتـيـ سـادـتـ مـنـذـ نـهاـيـةـ الـحـرـبـ الـبـارـدـةـ تـعدـ وـاحـدةـ مـنـ الـمـراـحلـ الـبـالـغـةـ الـأـهـمـيـةـ فـيـ التـارـيخـ الـتـيـ تـعـزـزـ التـفـكـيرـ الـمـتـعـمـقـ فـيـ زـيـادـةـ فـعـالـيـةـ مـنـظـمـتـنـاـ وـهـيـ تـواـجـهـ التـحـديـاتـ الـعـدـيـدةـ الـتـيـ أـمـامـهـاـ.

ولتحقيق هذا الهدف الذي تتشاطره بإخلاص جميع الدول الأعضاء في المنظمة، لا يمكن أن تتصور بأي حال من الأحوال مناقشات عقيدة ميتافيزيقية، وإنما أساليب عمل محددة تسمح لنا باتخاذ قرارات سريعة. وفي هذا الشأن، طرحت اقتراحاً في وقته تماماً مؤخراً مجموعة دول عدم الانحياز في إطار النظر في البند ٣١ من جدول أعمال الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة المعنون "تنشيط أعمال الجمعية العامة". وهذا الاقتراح، المعروض للنظر فيه في الوقت الراهن، من شأنه إنشاء فريق عامل مخصص جامع تابع للجمعية العامة تكون له، بصفة خاصة، مهمة دراسة إجراءات تقديم التقارير إلى الجمعية العامة من جانب أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى، بما في ذلك مجلس الأمن. ونحن نرى أن هذه المبادرة تستحق التأييد حتى لا يكون النظر في تقرير مجلس الأمن في المستقبل مجرد نظر شكلي وحتى يقترب من الوفاء بالهدف الذي تصوره الآباء المؤسسون لمنظمتنا.

السيد باتلر (استراليا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): آمل أن يسمح لي بأن أسجل في هذه الجلسة للجمعية العامة حزن وفدي بلادي على رحيل الممثل الدائم لتونس، الذي نقدم إلى أسرته مواساتنا العميقة.

سوف أدلّى باختصار شديد بخمس نقاط بشأن موضوع تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة، وأسأحاول أن أفعل ذلك بطريقة موضوعية، دون عبارات بلاغية وبعبارات تتفق مع عبارات الميثاق. نقطتي الأولى هي: أن الميثاق يضع علاقة خاصة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن. ونحن نرى أن هذه العلاقة يمكن أن توصف بأنها علاقة مسؤولة وتعاون متبدلين.

وثانياً، ينبغي للتقرير السنوي الذي يرفعه مجلس الأمن إلى الجمعية العامة أن يعبر عن مبدأي المسؤولية والتعاون المتبادلين. والمحزن أنه في هذه الحالة لا يفعل ذلك أو أنه لا يفعل ذلك إلا قليلاً جداً. وذلك لأن ما هو معروض علينا ليس إلا خلاصة وسجلاً وثائقياً بالأعمال. والتقرير يفتقر إلى مضمون تحليلي، وكما ذكر آخرون، يأتي متأخراً. وهذا يحدو بوفد بلدي إلى الاعتقاد بأن العلاقة الأساسية التي وصفتها توا يتحمل بأنها تراجعت بطريقة ما أو ربما فقدت سبيلها إلى حد ما.

وثالثاً، يبدو واضحاً إتنا في الأمم المتحدة نمر بفترة انتقالية. وكما يدرك الجميع، إتنا نتحرك من حيث كنا منذ ٤٠ سنة تقريباً، ولن أسعى إلى وصف ذلك، إلى حيث يلزمـنا أن تكونـنا لو أردـنا أن نتصـدى بفعالية لتحديـات الظـروف الـجديدة في العـلاقات الدـولية.

ورابعاً، إن وفد بلدي، بينما نمر بالمرحلة الانتقالية، وعندما نصل في المستقبل إلى حيث ينبغي أن تكون، يأمل في أن ترى قيام علاقة متجددـة بين مجلس الأمـن والـجمعـية العامـة، عـلاقـة تقوم على المسؤولـية والـتعاون وـتنـسـم بـطـاعـة الـاحـتـرامـ الـمـتـبـادـلـ. إنـ الدـلـيـلـ عـلـىـ بـلـوغـ ذـلـكـ يـتـمـثـلـ بـتـقـديـمـ مـجـلسـ الأمـنـ فـيـ الـوقـتـ الـحـسـنـ التـقـرـيرـ السـنـوـيـ الـذـيـ يـتـجاـوزـ استـخـدامـهـ مجرـدـ كـوـنـهـ سـجـلاـ وـثـائـقيـاـ. وـوـفـدـ بلـدـيـ، لـدـىـ تـنـاـولـ هـذـهـ النـقـطـةـ، يـدرـكـ ماـ جـاءـ فـيـ مـقـدـمةـ التـقـرـيرـ الـحـالـيـ حـيـثـ ذـكـرـ أـنـهـ فـيـ الـعـامـيـنـ ١٩٧٤ـ وـ ١٩٨٥ـ، اـتـخـذـتـ الـقـرـارـاتـ الـتـيـ تـسـبـبـتـ جـزـئـيـاـ فـيـ الـبـنـيـةـ الـحـالـيـةـ لـلـتـقـرـيرـ الـذـيـ نـرـاهـ الـآنـ. إـنـيـ أـعـرـفـ ذـلـكـ السـجـلـ الـمـاضـيـ، وـلـكـ النـقـطـةـ الـتـيـ أـتـنـاـولـهـاـ هيـ أـنـاـ، إـذـ نـتـنـقـلـ إـلـىـ أـمـمـ مـتـحـدـةـ جـدـيـدةـ. يـمـكـنـنـاـ إـعادـةـ النـظـرـ فـيـ تـلـكـ الـقـرـارـاتـ فـيـمـاـ يـتـعـلـقـ بـطـبـيـعـةـ وـبـنـيـةـ تـقـرـيرـ مـجـلسـ الأمـنـ المـقـدـمـ إـلـىـ الـجـمـعـيـةـ الـعـامـةـ.

إنـ النـقـطـةـ الـخـامـسـةـ وـالـأـخـيـرـةـ الـتـيـ أـتـنـاـولـهـاـ هيـ أـنـهـ نـظـرـاـ إـلـىـ توـسـعـ أـعـمـالـ الـمـجـلسـ، وـهـوـ مـاـ يـتـوـقـعـ لـهـ أـنـ يـسـتـمـرـ، فـإـنـ الـحـاجـةـ إـلـىـ مـزـيدـ مـنـ الإـيـضـاحـ وـالـمـعـرـفـةـ عـلـىـ نـحـوـ أـفـضـلـ بـشـأنـ مـاـ فـعـلـ الـمـجـلسـ وـالـسـبـبـ فـيـ فـعـلـ ذـلـكـ، رـبـماـ هـيـ أـيـضاـ أـكـبـرـ مـاـ كـانـتـ عـلـيـهـ فـيـ الـمـاضـيـ.

هـذـهـ هـيـ نـقـاطـيـ الـخـمـسـ وـأـخـتـمـ بـالـذـكـيرـ بـأـنـهـ قـلـتـ إـنـيـ سـأـحـاـولـ أـنـ جـعـلـهـاـ نـقـاطـاـ مـوـضـوـعـيـةـ - وـآـمـلـ أـنـ تـكـوـنـ خـالـيـةـ نـسـبـيـاـ إـنـ لـمـ يـكـنـ مـطـلـقاـ مـنـ الـكـلـمـاتـ الطـنـانـةـ أـوـ الـجـدـلـ - تـتـمـاشـيـ بـطـرـيـقـةـ مـاـ مـعـ الشـرـوـطـ الـوـارـدـةـ فـيـ الـمـيـثـاقـ. وـآـمـلـ فـيـ أـنـ تـكـوـنـ هـذـهـ الـمـلـاحـظـاتـ مـفـيـدـةـ.

السيد العربي (مصر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أسمحوا لي أن يشاطر وفد بلدي الذين

سبقوني في الإعراب عن صادق تقديرني لذكرى الفقيد السفير حمادي خويني ممثل تونس. لم أكن موجوداً هنا عندما علمت بوفاته المبكرة التي هزتني. إن إخلاصه لقضية السلم والإسهامات التي قدمها لأعمالنا في الأمم المتحدة كانت محل إعجاب وتقدير كبيرين. إتنا جميعاً سنتقدّه أيما افتقاد.

(تكلم بالعربية)

رحم الله الفقيد العظيم وأسكنه فسيح جناته.

(تكلم بالإنكليزية)

أود الآن أن أنتقل إلى البند قيد النظر وهو تقرير مجلس الأمن. واسمحوا لي أن أقول بادئ ذي بدء إني أثير هذه المسألة من وجهة نظر قانونية. فهل نحن، بوصفنا مشاركين في الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة، مؤهلون للنظر في تقرير ينتهي إطاره الزمني قبل بدء أعمال الدورة السابعة والأربعين؟ بالحقيقة لا أملك جواباً عن هذا السؤال، فهو مجرد سؤال أطرحه. لا أعتقد أننا نملك الجواب، إنه سؤال ينبغي تناوله في المستقبل.

إن تقريراً عن أعمال مجلس الأمن ينبغي أن يتواافق مع أعمال دورة الجمعية العامة. إني أدرك أن هذا التقرير هو التقرير السنوي السابع والأربعون لمجلس الأمن، ولكنه يشمل فترة تسبق بداية هذه الدورة. إني أتفق على العديد إن لم يكن جميع النقاط التي أثارها المتكلمون السابقون. لذلك سأختصر قدر استطاعتي متحاشياً تكرار كل ما قيل.

إن وفد بلدي ينتظر إلى تقرير مجلس الأمن بوصفه تقريراً ينبغي أن يركز على حالة وطبيعة وتطورات السلم والأمن في جميع أنحاء العالم. وينبغي أن يجري ذلك بطريقة شاملة وتحليلية، لا بطريقة وصفية كدليل الهاتف على حد قول سفير كولومبيا.

إن المادة ٧ من الميثاق توضح جيداً أنه توجد ستة أجهزة رئيسية وأن هناك توازننا معيناً فيما بينها. وتقول المادة ٢٤ بوضوح شديد أن أعضاء هيئة الأمم المتحدة يعهدون إلى مجلس الأمن بالتبعية الرئيسية في أمر صون السلم والأمن الدوليين. وعندما يقرأ هذا مع أحكام المواد الأخرى، مثل المادتين ١٠ و ١٥، وأود ألا أكرر كل ما سبق ذكره، يتضح أن هناك سيادة للجمعية العامة. ومن الواضح أن هناك عنصر المسؤولية، إذ ينبغي لجميع الأجهزة أن ترفع تقاريرها إلى الجمعية العامة التي يحق لها، بموجب المادة ١٠، إصدار التوصيات المتعلقة بسلطات ووظائف أي جهاز إلى أعضاء الأمم المتحدة أو إلى مجلس الأمن. لذلك ينبغي للجمعية العامة أن تمارس هذه المسؤولية.

إن مجلس الأمن لم يقم فيما مضى بالمسؤولية المنوطة به. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠، اتخذت الجمعية العامة قراراً بعنوان "الاتحاد من أجل السلم" (القرار ٣٧٧ (د - ٥)) الأمر الذي يوضح بشدة أنه عندما يكون مجلس الأمن غير قادر على القيام بوظائفه، يمكن للجمعية العامة أن تنظر في هذه المسائل. ولكن بغية إتاحة هذه الفرصة للجمعية، ينبغي أن يتضمن تقرير مجلس الأمن مسائل يمكن للجمعية العامة تحليلها والبت فيها.

ويؤيد وفدي نقطة أخرى أثيرت تتعلق بالافتقار إلى الوضوح في أعمال مجلس الأمن. عندما بدأت عملية المشاورات منذ ٢٠ عاما، ظن كثيرون منها هنا أن ذلك أفضل ما يمكن أن نفعله، وأنه، بدلاً من التسرع بإجراء التصويت، ربما يتسعى لاعضاء المجلس إجراء مناقشة منتظمة بشأن مختلف المسائل وبعدها تتخذ القرارات. ولكن الذي حدث هو أن المناقشات تتم خلف أبواب مغلقة ويظل الأعضاء بأسرهم جاهلين بما يجري. ولئن كان صحيحا، كما ذكر البعض، أن أي شيء يحدث خلف تلك الأبواب المغلقة يتسرّب عادة بطريقة أو بأخرى، فليس هذا هو الأسلوب الذي ينبغي أن تدار به شؤون الأمم المتحدة.

وكما قلت من قبل، لا أود أن أشير إلى كل نقطة أثيرت، إلا أن هناك جانباً من عمل مجلس الأمن يتطلب دراسة دقيقة، وهو مسألة احترام حكم القانون. إن مجلس الأمن جهاز أنشأه ميثاق الأمم المتحدة، كما ذكر وعن حق؛ وهو نتاج معاهدة، وبينما يُؤدي عمله في حدود نطاق تلك المعاهدة. والمجلس ليس فوق القانون، ولا يمكنه أن يسن القانون في غياب الاعتبارات والمبررات القانونية المحددة.

أخيراً، أود أن أؤيد ما قاله سفير استراليا منذ دقائق. حقيقي أن مقدمة هذا التقرير جاء فيها أنه عبارة عن دليل لأنشطة مجلس الأمن، وأن بها إشارة إلى مقررات اتخذت في عام ١٩٧٤. ولكنني أعتقد أن الوقت قد حان لإعادة النظر في تلك المقررات. وفي عام ١٩٧٤ لم يكن المجلس نشيطاً كما هو الآن. وفي عام ١٩٧٤ لم يكن المجلس مهما بالنسبة للسلم كما هو اليوم. وقد حان الوقت لإعادة النظر في هذه الأمور وفحصها من جديد.

السيد كولينز (أيرلندا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أبدأ بأن أضيف مواساة وفدي

إلى التعازي التي عبر عنها العديدون بمناسبة الوفاة المفاجئة للسفير الخويني ممثل تونس. نجتمع هنا اليوم في الجمعية العامة للنظر في تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة. وتقديم هذا التقرير، كما سبق أن ذكر في هذه القاعة، مطلوب بموجب أحكام الفقرة ٣ من المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة. وتلك الفقرة تنص على أن:

"يرفع مجلس الأمن تقارير سنوية وأخرى خاصة، إذا اقتضت الحال، إلى الجمعية العامة لتنظر فيها".

وشرط تقديم تقارير إلى الجمعية العامة هو، بمعنى أو آخر، المقابل للحكم الأساسي الوارد في المادة ٢٤، وهو أن:

"يعهد أعضاء تلك الهيئة إلى مجلس الأمن بال婷عات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدوليين، ويوافقون على أن هذا المجلس يعمل نائباً عنهم في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبعات".

وال்தقرير الحالي هو - إن جاز لي أن استخدم تعبيرا عاميا - وثيقة ضخمة، يمكن اعتبارها خلاصة وافية لأعمال المجلس خلال الفترة التي يشملها التقرير. وواجبي أن أقول إن وفدي يرى أن التقرير مفيد في هذا الجانب. فلا جدال في أن الدول الأعضاء في المنظمة، ولا سيما تلك الدول التي لديها - مثل بلادي - عدد صغير من الموظفين، تحتاج إلى سجل موثق يعول عليه لأعمال مجلس الأمن. وال்�تقرير الحالي يفي بهذا الغرض في نظر وفدي.

ومن ناحية أخرى، يتعاطف وفدي بعض الشيء مع آراء الوفود التي ترى أن التقرير - إلى حد ما - لا يمكن استيعابه - وأختار هنا عبارة مما يمكن أن أطلق عليه النهاية المترفة لهذه الطائفة من التعمقيات. وقد طلبت وفود عديدة أيضاً مزيداً من التقييم والتحليل. وهذا قد يكون مستصوباً، بل هو مستصوب فعلاً في نظر وفدي بلادي، ولكنه ليس بالمهمة الهينة. أفهم ذلك. فالنتيجة التي يخلص إليها شخص ما من عملية التقييم والتحليل قد يراها الآخرون تعبيراً عن إيديولوجية تتناقض مع إيديولوجياتهم. ومع ذلك، أعتقد اعتقاداً راسخاً أننا بحاجة إلى مزيد من التحليل ومزيد من التقييم. وليس لدى حل بارع لهذه المعضلة التي أعتقد أنني قمت بتشخيصها. وقد اقتربت حلول في هذه المناقشة ووفدي يؤيد الكثير منها.

أود أن أقول في هذا السياق إن مناقشة مثيرة بل رائعة في الواقع قد جرت هذا الصباح بشأن هذا التقرير. وسمحوا لي أن أقول أيضاً إن المناقشة كانت تشوبها حدة. ويعتبر وفدي تلك الحدة ظاهرة صحية لأنها تنم عن اهتمام الناس بعمل المنظمة وإيمانهم بأن بعض الطرق القديمة لم تعد كافية. وما يبرزه التقرير بوضوح في تفاصيله الوفيرة هو العبء الضخم الذي يتحمله مجلس الأمن حالياً مقارنة بما كان عليه الحال منذ سنوات قليلة. فال்�تقرير يسجل زيادة هائلة لا في اجتماعات مجلس الأمن ووحداتها، بل أيضاً في عضوية الأمم المتحدة وفي القرارات المتخذة وفي عدد اجتماعات الهيئات الفرعية. ولا مفر من أن يشير ذلك تساولاً عما إذا كان تكوين مجلس الأمن وإجراءاته يتماشيان مع حقائق العصر ويكمّنان المجلس من مواجهة العبء الهائل الملقي على عاتقه.

وإذ أتعرض لموضوع الإجراءات، أسمحوا لي أن أقول إن وفدي، على غرار وفدي البرازيل، لا يرى أي تعارض بين الفعالية والانفتاح. كما أن وفدي يؤيد الآراء التي أعرب عنها ممثل البرازيل فيما يتعلق بالمشاورات غير الرسمية، ونتفق معه، على وجه التحديد، في النقطة التي أثارها، وهي أنه لا يجوز أن يعول أعضاء المنظمة على آليات غير مؤسسة للحصول على معلومات هامة.

أود أن أثير مسألة التمثيل فيما يتعلق ببعضوية مجلس الأمن. وقد أفصح وفدي في محافل أخرى عن بعض آرائه بشأن هذه المسألة، ولا أعتزم أن أكررها هنا اليوم بالتفصيل. ومع ذلك أود أن أؤكد أن وفدي ينضم إلى ما نعتبره توافقاً في الآراء بدأ في الظهور حول الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن على أساس الشرعية والنسبة التمثيلية. وقد أضاف وفدي اعتباراً ثالثاً إلى هذين الاعتبارين - وهو الكفاءة. ولتحقيق هذه الأمنيات الثلاث وبالذات كنفالة الفعالية، فكرنا في بعض التعديلات المتواضعة في تكوين مجلس الأمن. ونعتقد، بصفة خاصة، أن هذه التغييرات المتواضعة يمكن تحقيقها على الأسس التالية.

تتطلب زيادة العضوية والبيئة العالمية المتغيرة دراسة الأوضاع في مجلس الأمن وكذلك في الأجهزة الأخرى في المنظمة لضمان أن تستجيب بشكل عام للدور الجديد والمعزز الذي يطلب من الأمم المتحدة أن تضطلع به الآن. وعلى وجه الخصوص هناك اتجاه قوي وأغلبية متزايدة تحبذ زيادة عضوية مجلس الأمن بما يضمن له الشرعية والصفة التمثيلية. ولكن الإصلاح لا يمكن ولا ينبغي أن يحدث بين عشية وضحاها. وعلى كل، فإن مسألة زيادة العضوية في مجلس الأمن يمكن النظر فيها في إطار زمني نهايته عام ١٩٩٥ الذي يصادف الذكرى السنوية الخامسة لإنشاء الأمم المتحدة.

أخيراً، من الأهمية بمكان أن يحتفظ المجلس بفعالية، وأي زيادة في عضويته يجب أن يراعى فيها ذلك. وهذا يعني ضمناً أن تكون الزيادة في العضوية محدودة نسبياً، على أن تراعي - في جملة أمور - القدرة التمثيلية السياسية والتمثيل الجغرافي العادل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة المتعلقة

بهذا البند.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علماً بتقرير مجلس الأمن الوارد في الوثيقة A/47/2

و ١ Corr.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إنهاء

نظرها في البند ١١ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠